المجلس المصرى للشئون الخارجية
المجلس الروسى للشـئون الدولـية

المخاطر السياسية في شمال أفريقيا

رؤية مصرية وروسية

المشاركون

- د./ عزت سعد
- د./ شيماء ماجد
- د./ محمد بدر الدين زايد
- د./ نيكولاى سوركوف
- د./ لارى باسانجوف
ود./ لورا تشكونيا
- د./ ديمترى تاراسينكو

تقديم

د./ عزت سعد
د./ أندريه كورتونوف

(يوليو 2021)

المجلس المصرى للشئون الخارجية
المجلس الروسى للشـئون الدولـية

المخاطر السياسية في شمال أفريقيا

رؤية مصرية وروسية

المشاركون

- د./ عزت سعد
- د./ شيماء ماجد
- د./ محمد بدر الدين زايد
- د./ نيكولاى سوركوف
- د./ لارى باسانجوف
  ود./ لورا تشكونيا
- د./ ديمترى تاراسينكو

تقديم

د./ عـزت سـعد

د./ أندريه كورتونوف

(يوليو 2021)

يضم الكتاب المداخلات والأوراق البحثية التي قُدِّمَت من المشاركين، وجميع الآراء الواردة فيها تخص كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصري للشئون الخارجية.

رقم الإيداع بدار الكتب:

فهرس المحتويات

مقدمة **5**

الفصل الأول: المخاطر السياسية وعدم الاستقرار فى شمال أفريقيا.. المخاطر والفرص... **13**

المبحث الأول: المخاطر السياسية وعدم الاستقرار فى شمال أفريقيا :التحديات والفرص..... **15**

السفير د./ عزت سعد

المبحث الثانى: المخاطر السياسية وعدم الاستقرار فى شمال إفريقيا: القيود على الحكومات والشركات والفرص المتاحة..... **33**

د./ نيكولاى سوركوف

الفصل الثانى: استدامة المياه والغذاء فى شمال أفريقيا..... **43**

المبحث الأول: استدامة المياه والغذاء فى شمال أفريقيا..... **45**

د./ شيماء ماجد

المبحث الثانى: عجز المياه والغذاء فى شمال إفريقيا..... **58**

د./ لارى باسانجوف، د./ لورا تشكونيا

الفصل الثالث: النزاعات غير المحسومة وتهديدات الأمن الإقليمي العابرة للحدود **71**

المبحث الأول: الصراعات الممتدة وتهديدات الأمن الإقليمي عابرة الحدود في شمال أفريقيا والمشرق العربى..... **73**

السفير د./ محمد بدر الدين زايد

المبحث الثانى: النزاعات غير المحسومة وتهديدات الأمن الإقليمى العابرة للحدود بشمال إفريقيا..... **84**

د./ ديمترى تاراسينكو

مقدمة

على مدى السنوات العشر الماضية، ازدادت حدة الأزمات والتحديات الأمنية، التى تعانى منها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فمنها على سبيل المثال: الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية، والتدخلات الخارجية فى شئون دول المنطقة، بالإضافة إلى الظاهرة الشائعة لضعف الدولة المركزية، والتى تنطوى على ظهور نماذج من الدول الفاشلة أو الهشة للغاية. كما أن هناك تحديات أخرى، مثل: تغير المناخ، ونقص المياه، وانتشار الأمراض والأوبئة، والمشكلات ذات الصلة التى تطرحها هذه التهديدات فى مجال الأمن الصحى. ولاريب فى أن نماذج التنمية شديدة التفاوت، والمحتمل أن تكون غير مستدامة فى العديد من دول المنطقة، تجعل إدارة هذه القضايا أكثر تعقيدًا. فمعظم حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تولى، باستمرار، مزيدًا من الاهتمام بالتنمية الحضرية، وتحسين البنية التحتية للمدن الكبرى، على حساب تكامل المدن الريفية والبلدات الصغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأزمات نتجت عن مجموعة من العوامل التاريخية المختلفة. ويمكن القول: إن أهمها، هو الدور الغربى السلبى في هذه المنطقة، من خلال تبنى استراتيجيات ومصالح أنانية بحتة؛ لم تأخذ بعين الاعتبار أولويات دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحتى عندما أعلنت الدول الغربية دعمها لمطالب الثورات العربية، تحت مسمى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، فإنها لم تقدم المساعدة المناسبة للدول المعنية للحفاظ على وحدتها وسلامتها الإقليمية. بل أدت تدخلاتها وتفضيلها لطرف على آخر إلى تفاقم الوضع. إن ما نتج عن تحول الوضع فى سوريا -على سبيل المثال- إلى صراع بين القوى الإقليمية والعالمية، قد أعطى الفرصة لظهور تنظيم داعش الإرهابى، فضلًا عن تسلل الجماعات التابعة للتنظيمات الإرهابية إلى عدة دول فى المنطقة.

فى سياقٍ متصل، يعتبر التدخل الخارجى عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة. فمن منظور تاريخى، ساهمت الدول الغربية وأفعالها في ترسيخ هوية هشة، وتفتيت شديد للمجتمعات داخل حدود الدول.

إن التدخل الغربى في الشئون الداخلية لدول شمال إفريقيا بحجة حماية مصالح سكانها، يهدف، فى الواقع، إلى دعم طرف أو آخر، وتغيير النظام؛ مما لا يؤدى إلا إلى تصعيد العنف والصراعات بين القوى الإقليمية، وإتاحة الفرصة للإرهابيين للظهور. ولقد اتسم العديد من أزمات "الربيع العربى" بالتدخل الواسع النطاق من قِبَل القوات الأجنبية، بما أدى إلى تفاقم المشاكل، التى لا تزال تؤرِّق العديد من دول المنطقة.

وفي هذا السياق، يلخص التقرير الذى بين أيدينا، والذى يحمل عنوان: **"المخاطر السياسية فى شمال إفريقيا: رؤية مصرية وروسية"**، النتائجَ المشتركة ذات الصلة، التى توصل إليها خبراء المجلس المصرى للشئون الخارجية (ECFA) ونظراؤهم من المجلس الروسى للشئون الدولية (RIAC). إذ إن هذا التقرير يُعَد توثيقاً لأوراق بحثية ثلاث، أجراها خبراء المجلسين، في إطار مشروع مشترك، للتركيز على القضايا السياسية والأمنية المُلحّة التى تواجهها منطقة شمال أفريقيا – بالأساس- في محاولة للتعاطى معها ومعالجتها وفق آلياتٍ سليمة ودقيقة. وتناولت الأوراق الثلاث الموضوعات التالية:

- المخاطر السياسية وعدم الاستقرار في شمال أفريقيا... التحديات والفرص.
- استدامة المياه والغذاء فى شمال أفريقيا.
- الصراعات الممتدة والتهديدات عابرة الحدود للأمن الإقليمى في شمال أفريقيا.

وغنىٌ عن الذكر أن لدى كلٍ من مصر وروسيا مصالح مهمة فى المنطقة؛ فكلاهما منخرط بدأب فى الجهود الدولية لإحلال السلام والاستقرار في شمال أفريقيا. وفى أثناء استعراض التقرير، ليس من الصعب تتبع التقييمات المتقاربة

والأخرى المتباينة، من منظور كلٍ من مصر وروسيا، حول الوضع في المنطقة.

يولى الخبراء الروس والمصريون اهتماماً خاصاً للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التى لا تزال تمثل التحدى الرئيس على طريق الاستقرار السياسى في شمال إفريقيا. إن الفساد، والفقر، ومعدل البطالة المرتفع، ونقص التعليم والرعاية الصحية- كلها تتطلب تبنى برامج تنمية اجتماعية شاملة. ومن شأن كل هذه المشكلات أن تؤدى إلى تفاقم الاندماج غير المتوازن وغير المتناسب، وتدفع لمزيد من السخط العام، وعدم الاستقرار السياسى المحتمل.

على خلفية عدم الاستقرار السياسى، وانعدام الأمن، والعديد من المشكلات الداخلية القائمة؛ تظل شمال إفريقيا مكانًا مناسباً لتفشى الإرهاب. فعلى الرغم من هزيمة تنظيم داعش (المحظور فى روسيا) فى سوريا والعراق، إلا أن هناك خشية من نزوح فلول ذلك التنظيم إلى دول شمال إفريقيا. وإلى جانب التهديد القادم من الجماعات الإرهابية الدولية، يسبب التطرف المحلى أيضًا عدم الاستقرار الداخلى. ولا شك أنه من أجل مواجهة انتشار الأيديولوجية الراديكالية، هناك حاجة إلى تعاون دولى، بالإضافة إلى استراتيجيات محلية فعالة لمكافحتها. وفى هذا الصدد، يشير الجانب المصرى إلى أنه: "علينا أن نلاحظ النجاح الكبير، الذى حققته الدولة المصرية في دحر الإرهاب في أراضيها بشكل عام، وفي سيناء بشكل خاص".

إن الاختلافات بين المواقف الروسية والمصرية -حول دور اللاعبين الخارجيين في شمال إفريقيا- ليست متضاربة، لكنها جديرة بالملاحظة. فالجانب الروسى يرى أن حل مجموعة واسعة من المشكلات يتمثل فى الدعم والتمويل الدوليين؛ معتبراً أن التعاون بين روسيا ومصر منظور، وهو الأكثر فاعلية، وهو ما يمكن الحفاظ عليه فى مجالات: السياسة والأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف والتعاون الاقتصادى والعسكرى. وعلى الرغم من أن الجانب المصرى يبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول، فإنه يسلط الضوء على عجز وغياب ضمانات الوكالات الدولية؛ لزيادة المخصصات المالية المتعلقة بالقضايا الإقليمية الداخلية. هناك حاجة إلى ضمانات حقيقية من اللاعبين الدوليين لتأسيس مشروعات إنمائية فعالة، إلا

أن ما يفعلوه –عادة- غالباً ما يكون محدوداً بمصالحهم الوطنية أو حتى المؤسسية الضيقة. وفى هذا الصدد، هناك حاجة إلى توجيه المزيد من الاهتمام نحو تعزيز التعاون البينى بين الحكومات والشعوب فى مختلف الدول.

هذا، ووفقًا للخبراء المصريين، فإن هناك بالفعل بعض التغييرات الإيجابية فيما يتعلق بتحسين أنشطة الأعمال الدولية. وبالتالي، على دول المنطقة الاستمرار فى الحفاظ على التنمية الاقتصادية الهادفة إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة التقدم التكنولوجى، وتحسين البنية التحتية، والحوكمة، ومهارات القوى العاملة. هذه التحسينات ضرورية لتطوير التجارة الدولية، وجذب الاستثمار الأجنبى. وهذا على النقيض من وجهة نظر الخبراء الروس، الذين يعتبرون التعاون الدولى نقطة البداية للتغييرات الداخلية الفعالة في المنطقة.

من جهة أخرى، يمكن أن نجد المزيج نفسه من التصورات المتقاربة والمتباينة، فيما يتعلق باستدامة المياه والغذاء فى شمال إفريقيا. يؤكد الخبراء الروس والمصريون أن الموارد المائية والزراعية وموارد الطاقة مرتبطة ببعضها البعض. فبالنسبة للزراعة، تؤدى ندرة المياه إلى انخفاض المحاصيل والخضروات والفواكه والثمار... إلخ. ويتسبب هذا الانخفاض فى نقص الاستخدام الداخلى، وانخفاض مستوى التصدير إلى الدول الأجنبية. أما بالنسبة للطاقة، فإن ندرة المياه تؤدى إلى إنتاج كهرباء أقل، وهذا بدوره يستلزم الاستثمار فى خيارات توليد طاقة أكثر تكلفة، لكونها مصادر منخفضة الكربون.

يتفق الخبراء، من كلا الجانبين، على أن التعاون الإقليمى والشراكات فى مجال المياه والزراعة والطاقة، يمكن أن يساعد فى تعزيز التنمية والثقة فى شمال إفريقيا؛ لذلك، من الضرورى تطوير حلول مبتكرة وشاملة فى هذا الشأن.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حكومات دول شمال إفريقيا تسعى إلى الحلول الأكثر استدامة لحل هذه المشكلات. فبالحديث عن طرق توفير المزيد من المياه، لاحظ كلا الجانبين أن دول شمال إفريقيا يمكنها استخدام الطاقة من أجل القيام بذلك. على سبيل المثال: يقترح الجانب الروسى استخدام محطة الضبعة

النووية لتحلية المياه، فيما يرى الجانب المصرى أن "تقنيات توليد الكهرباء بدون ماء يمكن أن تصل إلى عشرة أضعاف بحلول عام 2050."

فى حديثه عن المياه الجوفية كطريقة لحل مشكلة ندرة المياه، يقول الخبير الروسي، من ناحية، إنه "بالنظر إلى مستويات الإجهاد المائى فى شمال إفريقيا، قد تستفيد بلدان المنطقة بشكل أكبر من المياه الجوفية، رغم استخراجها بتكلفة مالية وبيئية عالية. فى الواقع، هناك الكثير من طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، التى تشترك فيها دول شمال إفريقيا مع بعضها البعض ومع جيرانها فى جنوب الصحراء". ما عدا ذلك، فإن هذه المياه سوف تنضب أو تصبح مالحة. من ناحية أخرى، يرى الخبير المصرى أن استخدام المياه الجوفية ليس حلاً مناسبًا؛ لأن نضوبها يؤدى إلى انخفاض جودتها وزيادة تكلفة استغلالها. لذلك، فإن استخراجها يصبح غير اقتصادى للأمن الغذائى.

وفيما يتعلق بالأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية فى دول شمال إفريقيا، يعوِّل الجانب الروسى على الأسباب السياسية المؤدية إلى ذلك، من قبيل الحروب والصراعات والاضطرابات الإقليمية؛ حيث يمكن الدلالة على ذلك، على سبيل المثال: من خلال ما أسفرت عنه الحرب الأهلية الليبية، والأزمات السياسية السودانية. هذا، فيما لم يذكر الجانب المصرى ذلك مطلقًا، ناحياً إلى التركيز أكثر على المكون الاقتصادى لأزمة الأمن الغذائى. وفي حين ينظر الجانب الروسى إلى مسألة تحلية المياه بشكل إيجابى، ويذكر المحطة النووية فى مصر كمثال لذلك؛ باعتبارها ستؤدى إلى تحلية كمية كبيرة من المياه، يقول نظيره المصرى: إن التحلية سيكون لها آثار سلبية على الطبيعة، من بينها: زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، وكذا نفايات المياه المالحة فى المياه البحرية. كما يشير إلى أنه إذا كان العمل يتم باستخدام كمية كبيرة من المياه، فإن ذلك سيجعل عملية تحلية المياه أكثر تكلفة.

هذا، ولايزال مجال النزاعات القائمة والتهديدات العابرة للحدود للأمن الإقليمى فى شمال إفريقيا، أحد أكثر القضايا حساسية، وإثارة للجدل فى كل من روسيا ومصر. ولا عجب أن الخبراء يتعاملون مع هذا الشأن من زوايا مختلفة. يركز

موقف الجانب الروسى على ثلاث قضايا رئيسية، هى: الصراع الليبى القائم؛ وضع ما بعد الأزمة غير المستقر فى السودان؛ وما فى الجزء الشمالى من شبه جزيرة سيناء. كل هذه القضايا يحللها الخبراء الروس من منظور العلاقات الروسية/المصرية. هذا فيما يركز الخبراء المصريون، بدورهم، على تحليل مفصل للوضع فى ليبيا، لكنهم ينظرون إلى هذا الصراع، من خلال مواقف جميع الأطراف المتنازعة، وليس من خلال التعاون المصرى/الروسى. كما يبحث الجانب المصرى، بالإضافة إلى الأزمة الليبية، حالات الصراع فى دول عربية أخرى: كفلسطين، وسوريا، والعراق.

بناءً على مادة التقرير، يمكن التمييز بين موضوعين أساسيين لمقارنة المواقف بشأن المسائل المتعلقة بالأمن العام؛ الأول يتعلق بالوضع غير المستقر على حدود ما يسمى بمثلث مصر مع ليبيا والسودان، والثانى يتعلق مباشرة بموقف روسيا من قضية النزاعات فى شمال إفريقيا. وبموجب ما تناوله الخبراء الروس والمصريون فى هذا الصدد، فمن الممكن إبراز وجهات النظر المتشابهة ونقاط الاختلاف.

يرى الجانب الروسى أن مشاركة أطراف ثالثة يقوّض الأمن القومى فى مصر. على وجه الخصوص، يؤدى تهريب الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود مع ليبيا والسودان إلى تعقيد الحرب ضد الإرهابيين فى شبه جزيرة سيناء. كما يشير إلى أن ضمان الأمن، هو المحور الرئيس فى المسيرة السياسية للرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى. بدوره، يؤكد الجانب المصرى أن موقف مصر يقوم على ضمان أمن حدودها الطويلة مع ليبيا، ارتباطاً بخطر تقوية الجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية الشاسعة. وتجدر الإشارة إلى أن كلا الجانبين لهما مواقف متشابهة بشأن هذه القضية.

فى النهاية، تواجه روسيا ومصر تحديات مختلفة ـ عندما يتعلق الأمر بالصراعات فى شمال إفريقيا ـ ولكل منهما مجموعة مختلفة من الأدوات الدبلوماسية لممارسة النفوذ فى المنطقة. ومع ذلك، فإن أهدافهما النهائية متكاملة؛ مما يعنى أن التعاون فى هذا المجال أمر لا مفر منه. ولقد أكَّد الجانب الروسى على هذا بقوله: "وينبغى

أن نتوقع أن يسفر الحوار بين البلدين عن تعاون أوثق فى مكافحة الإرهاب، وكذلك العمل المشترك فى المجالات ذات الصلة، بما يؤدى لاستقرار الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد"، فى إشارة إلى المهام التى تواجهها روسيا فى هذه المنطقة بشكلٍ رئيس، وذلك مع مراعاة أن "تتبنَّى موقفًا حياديًا، يسمح لها بالمشاركة فى عملية التسوية، دون الحاجة إلى "الانحياز إلى جانب ما". على هذا النحو، يمكننا أن نستنتج، وفقًا للجانب الروسى، أنه سيتعين على موسكو الالتزام بالحياد أو موقفٍ ما دون الاضطرار إلى "الانحياز إلى جانبٍ ما".

أمَّا من وجهة النظر المصرية، فإن هناك حديثاً عن أن الجانب الروسى يتمسك بسياسة واضحة -على سبيل المثال- فيما يتعلق بليبيا، ودعم الجيش الليبى. ويشير إلى أنه رغم نفى موسكو لوجود مرتزقة روس فى ليبيا؛ يدعمون الجيش الليبى، فإنه كانت هناك إشارات متكررة إلى أن بعض هؤلاء المرتزقة قد تم القبض عليهم. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد الجانب المصرى أن موسكو بحاجة إلى الحذر من انجرار تركيا إلى الصراع؛ حتى لا تكرر السيناريو السورى الذى سيخلق صورة سلبية عن روسيا فى المنطقة.

هذا، وفيما يتعلق ببقية القضايا، التى تناولها الجانبان، فيمكننا –فقط- تحليل آرائهما في بعض الموضوعات المعينة التى تناولوها، ولكن دون مقارنة وجهات النظر هذه؛ لأن كلا الجانبين يركزان، إلى جانب ليبيا، على دول مختلفة.

وخلاصة القول، إن مقارنة الخطوط العريضة، لوجهات النظر الروسية والمصرية حول مشكلات شمال إفريقيا، تكشف عن العديد من المقاربات والصيغ المتشابهة، ولكنها تكشف أيضاً عن عدد من الاختلافات الكبيرة. ومع ذلك، فإن هذه الأمور تطرح معاً فرصاً متعددة لمزيد من التعاون بين الجانبين.

د./ عزت سعد

د./ أندريه كورتونوف

الفصل الأول

المخاطر السياسية وعدم الاستقرار في شمال أفريقيا : المخاطر والفرص

المبحث الأول:

المخاطر السياسية وعدم الاستقرار فى شمال أفريقيا: التحديات والفرص

السفير د/ عزت سعد

مقدمة:

على مدار السنوات العشر الماضية، اشتدت حدة الأزمات والتحديات الأمنية، التى تكتظ بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ من قبيل: الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والحروب الأهلية، والصراعات الإقليمية، والتدخلات الخارجية فى شئون دول المنطقة، أضف إلى ذلك ضعف سلطة الدولة المركزية؛ وما ينطوى عليه ذلك من ظهور نماذج الدول الفاشلة. وهناك تحديات أخرى، مثل: تهديدات التغير المناخى، ونقص المياه، وانتشار الأمراض والأوبئة؛ وما تشكله من تهديدات فى مجال الأمن الصحى، وكذا قضية التنمية غير المتوازنة فى العديد من دول المنطقة؛ بما فى ذلك إيلاء المزيد من الاهتمام لتنمية المدن وتحسين بنيتها التحتية على حساب الريف.

وقد تسببت فى معظم هذه الأزمات عوامل تاريخية عدة، من أهمها: الدور الغربى عموماً بشكلٍ أو بآخر؛ من خلال تبنِّى استراتيجيات ومصالح أنانية بحتة، لم تُراعِ مصالح دول المنطقة ولا تطلعات شعوبها. وحتى حينما أعلنت الدول الغربية دعمها لمطالب الثورات العربية، بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، لم توجه العون الملائم للدول محل الثورات؛ للحفاظ على وحدتها وسلامتها الإقليمية، بل أدت تدخلاتها وتفضيلها طرفاً على آخر إلى زيادة الأوضاع سوءاً؛ وما أفضى إليه ذلك من تحول الوضع فى سوريا، على سبيل المثال، إلى صراع بين القوى الإقليمية والعالمية، وإعطاء الفرصة لظهور تنظيم "داعش" الإرهابى، وتغلغل

فروع التنظيمات الإرهابية فى عددٍ من دول المنطقة، ولا زالت مصر تعانى تداعيات هذا الأمر فى الداخل (شمال سيناء)، لكن هناك فرص للتغلب على تلك التحديات والأزمات، بالرغم من أن أغلب الأزمات والتحديات، التى تواجه المنطقة، تظل مفتوحة دون بوادر للتخلص منها، سواء على المدى القصير أو المتوسط. **وسنعرض التحديات والفرص فيما يلى:**

* **التحديات:**

1 - **ضعف سلطة الدولة المركزية:**

تتسم الأوضاع فى بعض دول المنطقة بحالة من عدم الاستقرار، ولا تزال البصمات الإقليمية والدولية متواجدة بشدة فى هذه الدول، وفق مصالح وأجندات خاصة؛ ممَّا يؤدى إلى تضارب النوايا والمصالح، وتعقد الملفات أكثر ممَّا هى عليه. وبالطبع، يقف خلف ذلك ضعف أو غياب كيان الدولة المركزية إلى حدٍ كبير؛ ما يعنى إمكانية ظهور غير دولة من الدول الفاشلة.

ولعل أحد أهم الأمثلة، التى يمكن الإشارة إليها، ما يحدث فى ليبيا من تطورات معقدة؛ بسبب الغياب الكامل لمؤسسات الدولة المركزية. لقد تبلورت الأزمة الليبية، مع ظهور أطراف متصارعة أبرزها حكومة فايز السراج، ومقرها طرابلس، وهي المعترف بها دولياً، وحكومة عبدالله الثني، ومقرها طبرق، والتى تحظى بدعم الجنرال خليفة حفتر قائد الجيش الوطنى الليبى. والآن، تزداد حدة الأزمة مع استمرار الانفلات الأمنى، والخلافات السياسية، وغياب حكومة وحدة وطنية. وتتزايد المخاوف من أن يصبح التقسيم الحالى للبلاد أمراً واقعاً تفرضه القوى المسيطرة على الأرض والداعمون لها من الخارج، وفى مقدمتهم تركيا، التى تدخلت عسكرياً بالفعل؛ للوقوف إلى جانب حكومة السراج، وجلبت الميليشيات والمرتزقة من سوريا لدعمها.

وفى هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن تنامى قوة الميليشيات المسلحة، التى تتجاوز سلطة الدولة، والاقتتال بين الجماعات المسلحة والعناصر الإجرامية

على مصالح اقتصادية- هى كلها تحديات تواجه دول الجوار لليبيا، لاسيما مصر وتونس والجزائر. كما تجب الإشارة إلى أن النفوذ الميدانى، الذى تحظى به الميليشيات، تحت غطاء السلاح، يمثل أحد المعوقات الرئيسية للتسوية السياسية والاستقرار فى ليبيا. وتظهر خطورة ذلك، فى ظل ما أشارت إليه الأمم المتحدة، فى تقرير لها فى 20 مايو 2020، بأن ليبيا تضم أكبر مخزون من الأسلحة غير الخاضعة للرقابة يقدر ما بين 150 و200 ألف طن، ما بين خفيفة ومتوسطة وثقيلة، فى جميع أنحاء البلاد، رغم قرار الحظر الدولى لتصدير الأسلحة. بمعنى آخر، يعبر انتشار السلاح السائب فى بعض دول المنطقة، فى أحد أبعاده، عن عسكرة المجتمعات، فى مواجهة رخاوة الدولة الوطنية. ويتطلب ذلك من أجهزة الدولة بلورة خطط وطنية تدفع المواطنين إلى التعاون لتسليم أسلحتهم، والدخول فى تفاهمات مع أبناء العشائر.

من جهة أخرى، تعطى الحالة التونسية مثالاً لا يقل أهمية عن حالة ليبيا، لاسيما وأن الوضع فى تونس لايزال يشهد انتكاسات متتالية، منذ اندلاع ثورتها فى أواخر عام 2010، ما يعنى استمرار وجود بذور التدهور والانفلات، مع المزيد من التوترات والتعقيدات، فيما يتعلق بمدى قوة الدولة المركزية هناك. فالعلاقة بين الأحزاب فى تونس يمكن اختزالها فى عبارة "حرب الكل ضد الكل"، إذ يوجد ائتلاف حكومى قابل للانفجار فى أى لحظة، وأحزاب معارضة تخوض حرباً ضروساً لاستعادة تموضعها فى المشهد السياسى، عبر تصعيد الحرب الكلامية والاتهامات المتبادلة؛ ما ينبئ بانسداد سياسى قد يعصف باستقرار أى حكومة، ويفتح الباب على مصراعيه أمام أزمات سياسية حادة متجددة، خاصة فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة التى تعيشها البلاد. [1]

2 - الإسلام السياسى والاستقطاب الحاد:

ارتباطاً بالنقطة السابقة، يمكن القول أن الأساس، الذى يهدد كيان الدولة المركزية فى بلدان شمال أفريقيا، هو الدور غير البنَّاء، الذى تلعبه تيارات الإسلام السياسى،

1 زهرة فضلى. بين ائتلاف حكومي يتصارع وبرلمان تتقاذفه الخلافات.. تونس إلى أين؟. موقع الميادين. 8 يوليو 2020. https://www.almayadeen.net/news/politics/1408985/

بداخلها؛ والتى أضحت جزءاً أصيلاً، فى أغلب تشكيلات المشهد السياسى فى دول المنطقة، منذ بدايات العقد الثانى من الألفية الثالثة؛ بل يمكن الجزم بأن المحور الرئيسى للتفاعلات فى المنطقة ككل يدور حول مستقبل هذه التيارات، عبر ما تفرضه من استقطابات سياسية حادة؛ تحاول تعزيز مكانة تلك التيارات وحلفائها.

ولا يخفى أن مصر كانت لها تجربة مريرة مع حركات الإسلام السياسى، فى أعقاب ثورة يناير 2011، والتى أسفرت عن تدهور الأوضاع فى البلاد، إلى حدٍ كبير. ولكن على النقيض من نجاح الدولة المصرية فى تجاوز محنة الإسلام السياسى لديها بشكلٍ عام، فإن الأوضاع فى باقى بلدان شمال أفريقيا لا تسير على هذا النحو، بل يحتاج بعضها إلى بذل الكثير من الجهود لأجل درء التهديدات؛ التى ينطوى عليها تغلغل قوى الإسلام السياسى بداخلها.

ففى ليبيا، أفضى الاستقطاب السياسى الحاصل بها -نتيجة ممارسات قوى الإسلام السياسى، ممثلة فى قيادة حكومة الوفاق الليبية وداعميها الإقليميين- إلى اندلاع الكثير من جولات الصراع فيما بين الفرقاء الليبيين، إلى الحد الذى تلاشت معه هيبة الدولة المركزية، وعمَّت من جرَّائه الفوضى. وغنى عن الذكر، أن القوى الداعمة للإسلام السياسى تنظر -الآن- إلى معركة ليبيا على أنها معركة مصيرية لوجودها؛ لاسيما بعد هزيمتها الساحقة فى مصر، وتراجعها دولياً وإقليمياً؛ وهو ما يفسر اصطفافها فى ليبيا حالياً؛ دعماً للموقف التركى فى هذا الشأن.

وفى تونس، ورغم محاولة حزب "النهضة" الاستفادة من دروس الحالة المصرية، وهو ما سمح بترحيب غربى كبير؛ بمشاركة الحزب فى السلطة والتنظيمات السياسية، وعلى رأسها تولى قيادة البرلمان، فإن الأزمة الليبية أعادت التجاذبات والاستقطابات فى الساحة التونسية؛ ما أسفر عن مخاوف واسعة لدى تيارات تونسية عديدة من مآلات هذه الظاهرة، لاسيما فى ظل انتماء أعداد من المقاتلين التونسيين إلى صفوف "القاعدة" و"داعش"[2]. وربما يلفت الانتباه،

2 كمال بن يونس. حرب ليبيا تعمق انقسام المشهد السياسي في تونس: دعوات لإسقاط الغنوشي واتهام «النهضة» بالانحياز لتركيا و«أفريكوم». موقع الشرق الأوسط. 3 يونيو 2020. https://aawsat.com/home/article/2316041/

سكون أعمال العنف مؤخراً فى تونس؛ ارتباطاً بمشاركة النهضة فى الحكم، وهى ظاهرة تُعمِّق القلق والمخاوف من أن هذه الهدنة مشروطة.

من جهة أخرى، فإن الهدوء النسبى فى الجزائر مرتبط إلى حدٍ ما بمساحة الحركة المعطاة لتنظيمات الإسلام السياسى فى المجتمع الجزائرى، بشرط ألا تنشط فى المطالب السياسية والمجتمعية؛ وهذا ما يتم أيضاً فى المغرب، مع مشاركة أكثر وضوحاً للإسلام السياسى فى الحكم. وتجدر الإشارة إلى أن الحالة المغربية تمثل فى حد ذاتها تجربة خاصة؛ نظراً لتفرد تيار الإسلام السياسى بها بعدة خصائص، من بينها: تنوعه الحركى والفكرى؛ الأمر الذى صبغ تجربته بالعديد من التحالفات والانشقاقات، كما أثرى تلك التجربة بإنتاج نظرى غزير؛ تميزه بقدر كبير من "المحلية"، خصوصاً على مستوى الممارسة؛ والتى وفرت له مساحة كبيرة من الخصوصية، إذ إنه لم يتأثر جذرياً بما يجرى فى المحيط الإقليمى، ولا يشرع فى مد طموحاته عملياً إلى خارج حدود مجاله الجغرافى، وإن كان فكره العام يتسم بـ "العالمية" و"الأممية"، كغيره من الحركات الإسلامية. [3] وعليه، يمكن الادِّعاء بأن ممارسات قوى الإسلام السياسى فى المشهد المغربى تسير وفق قواعد وحدود متفق عليها مع "القصر" الحاكم؛ بغية تجنب أية فرصة لجلب الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار إلى البلاد.

وهكذا، يمكن القول بأن مصر تعد الدولة الوحيدة، حتى الآن، التى استطاعت السيطرة على العنف، دون تقديم تنازلات لهذه التنظيمات، ولكنها تشارك كل دول الشمال الأفريقى فى عدم بلورة تيار سياسى مدنى فكرى شامل قادر على جذب قاعدة شعبية -ذات بال- وتجاوز محنة الأخطار المرتبطة بهذا الاستقطاب السياسى.

3 - <u>الإرهاب والعنف السياسى:</u>

على الرغم من إعلان التحالف، الذى تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب فى منطقة الشرق الأوسط، أفول نجم تنظيم "داعش" الإرهابى، إلا أن بقايا الجماعات

3 الحركة الإسلامية فى المغرب. من إصدارات مركز المسبار للدراسات والبحوث. 13 سبتمبر 2013.
https://www.almesbar.net

الإرهابية لازالت متواجدة فى المنطقة، ولازالت مصر تواجه هذه الفلول فى أجزاءٍ متفرقة على حدودها. ولقد شهدت، ولازالت، كافة بلدان شمال أفريقيا، تقريباً، أعمالاً إرهابية متواصلة من تنظيمات العنف السياسى. وخاضت كل دولة تجربة خاصة بهذا الصدد.

ففى المملكة المغربية: تظهر عمليات يرتكبها تنظيم "القاعدة"، ويتم التعامل معها بدرجة من الفعالية الأمنية، كما يعتمد النظام إلى جانب ذلك -كما ذُكِر سابقاً- على نوعٍ من الاحتواء لقوى الإسلام السياسى، وكذا الاعتماد على المكانة الدينية للعرش المغربى، فى أوساط الصوفية المغربية، التى لم تفقد كل مرتكزاتها بعد. وفى الجزائر: يتم اعتماد عدد من السياسات، بما فى ذلك فرض قيود مشددة على تنظيمات الإسلام السياسى لديها، بالإضافة إلى تبنِّى آلية أمنية لضبط مستويات العنف. أما فى تونس: فيزيد الأمر لديها على ذلك بصيغة الانفتاح السياسى الأكبر على هذه التنظيمات، حتى الآن، مع ملاحظة أن حجم التهديدات الكامنة أكبر، فى ظل شيوع الاعتقاد بوجود أعداد كبيرة من المقاتلين حاملى الجنسية التونسية فى صفوف داعش والقاعدة، وينتشرون فى تونس وليبيا وسوريا وعددٍ من الدول الأوروبية، على رأسها فرنسا. ومن جانبها، استطاعت مصر فى الفترة الأخيرة ضبط مستوى العنف نسبياً وتحجيم العمليات الإرهابية، دون إلغائها تماماً، وخاصة فى ضوء التهديدات المرتبطة باستمرار الاستقطاب السياسى والمخاطر المرتبطة بليبيا.

وفى هذا السياق، يمكن الإشارة -بشكل خاص- إلى ثلاثة تطورات، حدثت فى أواسط العام الجارى، والتى ستؤثر -بدون شك- على مستقبل الجماعات الإرهابية فى شمال أفريقيا، وهي:

أ- بيان داعش لأتباعه حول نواياه المستقبلية؛ إذ حثّ البيان أتباع التنظيم على الاستمرار فى حرب الاستنزاف، وخاصةً ضد الجيوش الضعيفة؛ بهدف السيطرة على الأراضى، التى يتواجدون بها مستقبلاً، عن طريق إعمال القتل والإصابة والأسر والاستيلاء على الغنائم، وتدمير الممتلكات. ويبدو أن التنظيم قد استفاد من دروس سوريا والعراق؛ حيث يدعو أتباعه إلى مضاعفة الغارات والهجمات

المفاجئة، وتجنّب عمليات مكافحة الإرهاب التى تنفذها الجيوش الوطنية- وهى عمليات فعّالة ألحقت أضراراً بالغة بالإرهابيين.

ب- اغتيال عبد المالك دروكدال زعيم تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، فى 3 يونيو 2020، فى شمال مالى. ويُضَاف هذا الاغتيال إلى قائمة طويلة؛ إذ قُتل أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة؛ وفى 20 يناير 2020، تم اغتيال زعيم تنظيم القاعدة فى شبه الجزيرة العربية قاسم الريمى، ثم أنور العولقى فى اليمن.. إلخ. ولكن ما تجب الإشارة إليه هنا، هو أن اغتيالهم لم يُحدِث أى تغيير على مستوى التنظيم؛ لأن مثل تلك الجماعات تتوقّع استهداف قادتها فى أية لحظة؛ لذلك تكون البدائل جاهزة.

ت- الأطماع التركية فى منطقة البحر المتوسط؛ حيث تمرّ ليبيا حالياً بلحظة مفصلية. وقد كشفت التطورات المتتالية أن الرئيس التركى أردوغان، مدعوماً من قطر، يعتبر أن ليبيا بمثابة بوابة العبور إلى شمال أفريقيا. [4]

وإيجازاً، يمكن القول بأن أفريقيا تبدو مكاناً خصباً لانتشار الإرهاب؛ بحكم حالة عدم الاستقرار والفوضى، فى أماكن عديدة فيها، كما أنها تمثل بيئة بديلة، بعد سقوط ممالك التنظيمات المتطرفة، وتمثل فى الوقت نفسه منصة انطلاق لممارسة الإرهاب فى أوروبا وآسيا أيضًا. ففى هذه القارة (أفريقيا)، ونظرًا لطبيعتها الجغرافية، يتدرب فيها هؤلاء المتطرفون، ثم يذهبون لمناطق الصراع أو إلى هدفهم البعيد؛ لتنفيذ العمليات الإرهابية، فى ظل الافتقاد إلى أنظمة سياسية قوية، وقادرة على مواجهة هذه التنظيمات، وفرض الأمن والنظام. فإذا أمعنا النظر، لوجدنا أن التنظيمات الأكثر تطرفًا، مثل قاعدة الجهاد، متجذرة فى هذه القارة، منذ فترة طويلة، وأن تنظيم داعش يحاول التواجد فى هذه القارة؛ بعد أن سقطت دولته فى 22 مارس 2019.

4 - <u>الهجرة غير الشرعية واللاجئون والاتجار بالبشر:</u>

لاتزال هذه القضايا محل جدلٍ كبير، فى الأوساط البحثية وفى الواقع العملى،

4 خوسيه لويس مانسيا. مرحلة جديدة للإرهابيين فى أفريقيا. موقع العين الإخبارية. 11 يونيو 2020.
https://al-ain.com/article/new-stage-terrorists-africa

ولاتزال خطراً مستمراً، إلى الآن؛ لأنه لم تتم معالجة الجذور الرئيسية لها، وتم الاكتفاء فقط بحلول مؤقتة لن تتمكَّن من السيطرة على تفاقم حدة هذه القضايا، فى المستقبل. ويزداد الأمر سوءاً مع عدم قدرة الوكالات الدولية المعنية بشئون اللاجئين والمشردين على زيادة المخصصات المالية اللازمة لتمويل وتوفير المتطلبات الأساسية التى يحتاجونها؛ وعزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع حصتها من هذه المخصصات، وعدم وجود ضمانات بوفاء باقى الدول بالتزاماتها المالية، رغم تركيز قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة فى ديسمبر 2016، لبحث هذه القضية، وتم حينها اعتماد إعلان نيويورك للمهاجرين واللاجئين: كوثيقة غير ملزمة.

وبالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا، فإن قضية الهجرة غير الشرعية موجودة فيها بقوة؛ حيث لا زالت رحلات الهجرة من ذلك النوع تنطلق من دول المغرب العربى إلى أوروبا. بيد أن أكثر ما يجذب الأنظار فى هذا الصدد، هى الرحلات، التى يقوم بها مهاجرون من الأراضى الليبية، والتى أضحت بمثابة بوابة العبور الأولى إلى الدول الأوروبية، للآلاف من المهاجرين غير الشرعيين وطالبى اللجوء، الذين يأتون من أعماق القارة الأفريقية، ومن بعض دول الجوار العربى. وغنى عن الذكر هنا، ما يقوم به المهربون من استغلال لهؤلاء المهاجرين؛ للتكسب من ورائهم؛ عبر شحنهم صوب أوروبا فى رحلات بحرية، تحفها المخاطر والتهديدات بفقدان الأرواح.

هذا، ومن جانبها، ورغم الجهود، التى تقوم بها المؤسسات والدول الأوروبية التى يؤرقها هذا الأمر بصفةٍ خاصة، إلا أنها لا تزال تدور -بشكلٍ أساسى- حول البعد الأمنى. وفى سبيل ذلك، تُعقَد اللقاءات بين الدول الأوروبية ودول الشمال الأفريقى، للاتفاق على سبل تعزيز أمن الحدود؛ للحد من وصول المهاجرين وطالبى اللجوء من البوابات الأفريقية إلى شواطىء أوروبا، مع إعطاء وعود اقتصادية لا تمكِّن بأى حال من إحداث مشروعات تنموية تقضى على أسباب نزوح المهاجرين، أو القيام بحل الأزمات السياسية؛ التى تؤدى إلى فرار المئات من طالبى اللجوء. وهذا الوضع يزداد صعوبة، فى ظل تصاعد النعرات الأوروبية

الشعبوية واليمينية المتطرفة المناهضة للمهاجرين واللاجئين؛ تلك الظاهرة المقلقة التي أصبحت تشغل أوروبا من فرنسا إلى النمسا، إلى هولندا، إلى ألمانيا، إلى بلجيكا وبولندا، وحتى السويد... إلخ؛ ما يعنى أنه من المتوقَّع استبعاد انخراط الدول الأوروبية فى الكثير من أزمات المنطقة، واقتصار ذلك –فقط- على القضايا التى تمس مصالحها بصورة مباشرة.

فى الواقع، إن معالجة هذه القضايا مرهونة بتوفير ضمانات أوروبية ودولية حقيقية؛ لإقامة مشروعات تنموية، واجتماعية وثقافية فعَّالة، وانخراط حقيقى حسِن النية؛ لحل المشكلات السياسية القائمة فى المنطقة.

5 - **التهميش والتنمية غير المتوازنة:**

تتسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدلات غير يسيرة من التهميش الاجتماعى والاقتصادى، ناهيك عمَّا يرتبط بذلك من معدلات تنمية غير متوازنة؛ تؤثر فى طبيعة عمل هذه المجتمعات وخصائصها. فلايزال النمو الإقليمى غير متوازن، منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008/2009؛ بسبب مجموعة من العوامل؛ مما أسفر عن ثبات مستويات الدخل، وعدم كفاية فرص العمل (وخاصة للشباب والنساء)، واستمرار الإحباطات بشأن مستوى جودة الخدمات العامة، ومدى إتاحتها. ولقد برهنت التجارب على أن عدم المساواة، وعدم القدرة على استمرار النمو الاقتصادى -غالباً- ما يمثلان وجهين لعملة واحدة، وأن جعل النمو أكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع، يمكن أن يجعله أكثر استدامة أيضاً. [5] ،لكن لايزال هناك الكثير من العمل المطلوب فى سياق تحرك بلدان المنطقة نحو تنفيذ سياسات داعمة للنمو الاحتوائى، بما يحقق نجاحاً اقتصادياً مهماً لهذه البلدان.

هذا، ويتسم الوضع الاجتماعى، فى الجزائر والمغرب وتونس، بتفاوتات متصاعدة. ففى حين أن مستويات المعيشة بالقرب من الساحل، فى العواصم والمراكز الاقتصادية مرتفعة نسبياً، فإن التنمية نادراً ما تحدث فى الجنوب

5 Inequality – Bridging the Divide. United Nation's Database. https://www.un.org/en/un75/inequality-bridging-divide ; AND - Guy Ryder. Reducing inequality will boost economic growth. 24 January 2014. Website of the International Labour Organization (ILO). https://www.ilo.org/ beirut/media-centre/comment-analysis/WCMS_234482/lang--en/index.htm.

والمناطق الداخلية من هذه الدول. وتفتقر هذه المناطق إلى الوظائف والتعليم والرعاية الصحية والثقافة والأمن. [6] هذا، وبالنسبة لمصر، فإنه لا يمكن إنكار أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق المساواة فيما بين مواطنيها، وكذلك فيما يتعلق بقضية التنمية الداخلية، ولكن لابد من الإقرار بأنها قد تبنَّت عدة برامج قومية متميزة، على مدار السنوات القليلة الماضية، تشير إلى إصرارها الكامل على التخلص من: الفقر، والتهميش وعدم المساواة، والفساد والإهدار، والبطالة، والأمية، والأمراض. ولقد نجحت مصر فى تحقيق أعلى معدلات نمو فى منطقة شمال إفريقيا؛ لعدة سنوات متتالية. كما استطاعت إرساء بنية تحتية حديثة من شأنها مساعدتها على استكمال انطلاقتها الاقتصادية؛ هذا، فضلاً عن نجاحها فى الحد من الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد، وقدمت تدابير بقيمة 100 مليار جنيه من الاحتياطات العامة للدولة المخصصة للتعامل مع الظروف الاستثنائية. [7]

وعلى الرغم من أن معظم توقعات المؤسسات الاقتصادية الدولية لمعدلات النمو الاقتصادى، فى بلدان شمال أفريقيا، لم يأتِ على نحو ما تم توقعه للعام المالى 2019/ 2020؛ نتيجة الآثار السلبية المترتبة على أزمة Covid -19، على الاقتصاد العالمى وحركة التجارة الدولية بشكلٍ عام، [8] إلا إنه لا يمكن فقدان الأمل فى قدرة تلك البلدان على تعظيم فرص العمل والمساواة ومراعاة حقوق المهمشين... إلخ؛ لاسيما وأن مؤتمراً عُقد فى العاصمة الأردنية عمَّان فى عام 2014 –بمشاركة الحكومة الأردنية، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق النقد الدولى– قد أرسى الأساس لمناقشة بشأن سياسات العدالة والشمول فى العالم العربى، بما فى ذلك دول شمال أفريقيا العربية. [9] وبعد انعقاد هذا المؤتمر بأربع

6 "Time for Justice": Marginalization in the Maghreb. The Friedrich-Ebert-Stiftung. 2 June 2017. https://www.fes-mena.org/events/e/theme-week-time-for-justice-marginalization-in-the-maghreb/

7 خالد المنشاوى. هل تقضي مخاطر كورونا على النمو "الهزيل" لاقتصاد القارة السمراء؟ موقع Independent عربى. 13 أبريل 2020. https://www.independentarabia.com/node/111101/

8 المرجع السابق؛ و - سمير درويش ومحمد على. فيتش: مصر تقود اقتصاديات شمال أفريقيا لنمو 4.2 % في 2020. موقع العين الإخبارية. 1 يناير 2020. https://al-ain.com/article/fitch-egypt-leads-north-african-economies-2020

9 Conference of "Building the Future: Jobs, Growth, & Fairness in the Arab World". Held by the Government of Jordan, Arab Fund for Economic and Social Development and the International Monetary Fund in Amman, Jordan, on May 11–12, 2014. For more Information, See: https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2014/act/index.htm.

سنوات، اجتمع بالمغرب، فى يناير 2018، ممثلون وخبراء من أكثر من 20 بلداً فى المنطقة العربية؛ لمناقشة تجاربهم فى اتباع سياسات تهدف إلى تشجيع "الفرصة للجميع" والتأكد من أنه لا يتخلف أحد عن الركب. [10]

6 - التخلف التكنولوجى والتقنى:

تحتل هذه المسألة موقعاً بالغ الحساسية فى الوقت الحالى؛ لاسيما فيما يتعلق بمسألة الذكاء الاصطناعى، الذى أضحى يستحوذ على قمة الاهتمامات بين الممارسين والباحثين، على حد سواء. ومن بين علامات "ربيع الذكاء الاصطناعى" الجديد الاستثمارات الهائلة، التى تم تخصيصها في هذا المجال، والتى بلغت مستويات قياسية، وليس أدل على ذلك من استثمار أكثر من 50 مليار دولار في الشركات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي فى عام 2018 وحده؛ وهو ما يمثل ضعف حجم الاستثمارات فى عام 2017. [11]

ولقد جعل العديد من الدول مسألة الذكاء الاصطناعى أولوية استراتيجية لها، وتقود كلٌ من الولايات المتحدة والصين الاستثمارات فى هذا المجال، مع مجموعة ثانية من البلدان، بما فى ذلك كندا واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة. وغنى عن الذكر، أن العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادى، القائم على مجالات الذكاء الاصطناعى، مثل: معدلات الاستثمار، والبحث، والترابط الرقمى، وهيكل سوق العمل، والتى تختلف من بلدٍ إلى آخر- جميعها سيحدد مَن سيقود هذا المجال الخصب فى المستقبل. ومن المرجح أن تتأخر بعض البلدان عن هذا السبق؛ نظراً لتخلف بنيتها التحتية الرقمية، ما يمكن أن يكون له آثار على التوازن الجيو-سياسى لعقودٍ قادمة، لاسيَّما فى ظل التطبيقات العسكرية المتنامية والمعقدة، والتى

10 See: Statement by the International Monetary Fund, Arab Fund for Economic and Social Development, and Arab Monetary Fund at the Conclusion of the Conference on Promoting Growth, Jobs, and Inclusiveness in the Arab World, January 30, 2018. Available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/01/30/pr1831-statement-by-imf-arab-fund-for-economic-and-social-development-and-arab-monetary-fund.

11 Munich Security Report 2019: The Great Puzzle: Who Will Pick Up the Pieces?. 15 February 2019, P. 62. Available at website of Open Repository Base on International Strategic Studies (ORPIS). https://espas.secure.europarl.europa.eu/orbis/node/1356

تقوم على أكثر صور الذكاء الاصطناعى تطوراً وابتكاراً. من جهةٍ أخرى، فإن الخصائص المتأصلة في الذكاء الاصطناعى، من حيث اعتماده على البرمجيات والخوارزميات وقدراته ذات الاستخدام المزدوج، تتحدى المفهوم التقليدى لفكرة "الحد من التسلح"، بما يعظم من احتمالات تصعيد النزاعات مستقبلاً.

وفيما يتعلق بموقع دول شمال أفريقيا من هذه المسألة، فإنها -كما هو الحال فى أغلب، إن لم يكن جميع البلدان النامية - لاتزال بعيدة إلى حدٍ كبير عن هذا التطور المتزايد فى أهميته وتأثيره؛ أى أنها لا تزال تفتقر إلى الأدوات التكنولوجية الحديثة اللازمة لتحقيق طفرة تقدمية وتنموية فى مجتمعاتها، ناهيك عما ينطوى عليه ذلك من فقدان القدرة على منافسة الدول التى لديها السبق فى هذا المضمار. ويرتبط ذلك بالعديد من العوامل، منها: ضعف المخصصات المالية الخاصة بالتعليم والبحث العلمى فى تلك البلدان، فى مقابل الزيادة الكبيرة فى الموارد المخصصة للشئون العسكرية، وتغلغل البيروقراطية، والفساد، وإهدار المال العام، وعدم توفير الحد الأدنى من البنية التحتية اللازمة؛ لاحتواء الآليات التكنولوجية المتقدمة.

7 - <u>تحدى الأمن الصحى والغذائى:</u>

فى عام 2012، أقر بحث صادر عن المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية، بأن انعدام الأمن الغذائى، هو المحرك الأساسي للصراعات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [12] ومن ثم، فإن معالجة العبء الثلاثى لسوء التغذية -أى انعدام الأمن الغذائى، ونقص التغذية، وزيادة الوزن والسمنة- ضرورية لبناء القدرة على الصمود فى وجه الصراعات، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، ودعم التنمية الاقتصادية الكلية.

على النقيض من مناطق أخرى فى العالم، فإن عدد من يعانون من نقص التغذية، فى المنطقة، ارتفع من 16 مليون (فى 1990-1992) إلى 33 مليوناً،

12 Jean-Francois Maystadt, Jean-Francois Trinh Tan and Clemens Breisinger. Does Food Security Matter for Transition in Arab Countries?. International Food Policy Research Institute (IFRI)'s Discussion Paper 01196, July 2012, P. V . Available at: http://cdm15738.contentdm.oclc. org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/127052/filename/127263.pdf

فى الوقت الراهن. إن معدلات نقص المغذيات الدقيقة مرتفعة بدرجة كبيرة فى العراق، عُمان، السودان واليمن؛ حيث ينتشر فقر الدم بين الأطفال بنسبة تتجاوز 50 %. كما ينتشر نقص اليود بالمثل، مما يؤثر على أكثر من 60 % من الأطفال فى الجزائر، المغرب، تركيا والسودان. أما معدلات تقزم الأطفال فى مصر والعراق وسوريا والسودان واليمن، فتتجاوز المتوسط الإقليمى؛ حيث تتراوح بين 28 % و 58% إن زيادة الوزن والسمنة منتشرة أيضاً على نطاق واسع فى المنطقة؛ إذ إنه اعتباراً من عام 2013، تجاوز معدل انتشار زيادة الوزن والسمنة بين الرجال والنساء نسبة 50 % تقريباً، فى كل البلدان فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. [13]

ويؤدى العبء الثلاثى لسوء التغذية إلى خسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة، وله تأثير ضار على صحة الإنسان. فالسمنة، على سبيل المثال، تزيد من مخاطر الأمراض، مثل: داء السكرى، وضغط الدم المرتفع، وأمراض القلب. وفى 2013، عُزِي، ما يفوق 350 ألف حالة وفاة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى داء السكرى. فى سياقٍ متصل، تؤدى تكاليف الرعاية الصحية المباشرة الناجمة عن العبء الثلاثى لسوء التغذية أيضاً إلى آثار عكسية على الاقتصاد ككل؛ فقد أنفقت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يقرب من 7 % من إجمالى الناتج المحلى على تكاليف الرعاية الصحية، فى عام 2009. وفي بلد، مثل: مصر، أدى نقص التغذية بين الأطفال إلى انخفاض إجمالى الناتج المحلى بحوالي 2 % أو 7,3 مليار دولار في السنة. [14]

فى سياق متصل، يشير مؤشر الأمن الصحى العالمى إلى أن أياً من الدول العربية، بما فى ذلك دول شمال أفريقيا، لم تتمكن من الوصول إلى ترتيب الدول الأكثر استعداداً لمواجهة مخاطر الأمن الصحى، وأن بعضها يقع فى ترتيب الاستعداد المتوسط، والآخر فى الأقل استعداداً. ومن الدول المتوسطة الاستعداد،

13 شنجن فان. التغلب على العبء ثلاثي الأبعاد لسوء التغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. موقع International Food Policy Research Institute (IFRI). 13 أكتوبر 2014. https://egyptssp.ifpri.info/2014/10/13

14 المرجع السابق.

تأتى المغرب، فى الترتيب (68)، ومصر (87)، وتونس (122)، فيما تأتى ليبيا والجزائر فى قائمة الدول الأقل استعداداً فى المرتبتين (168) و(173) على التوالى، وذلك من بين 195 دولة على مستوى العالم. [15]

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف ينطوى على مؤشرات غير مبشرة بقدرة هذه الدول على مواجهة التحديات الصحية التى تواجهها، لاسيما فى ظل أزمة كورونا الحالية؛ كما أنها تكشف عن وجود العديد من العوائق أمام الوصول إلى رعاية صحّية عالية الجودة ومقبولة الكلفة؛ من قبيل الافتقار إلى الشفافية، والمعدات الطبّية الكافية، بالإضافة إلى النقص العام في رأس المال البشرى فى قطاع الرعاية الصحّية.

وعلى ما يبدو، فإن التحديات المذكورة أعلاه تتداخل مع بعضها البعض بشكلٍ أو بآخر؛ فاستمرار غياب الشفافية، والمساءلة، وتغلغل دور الدولة العميقة، والفساد، وضعف المشاركة السياسية فى معظم دول شمال أفريقيا؛ فضلاً عن الافتقار إلى خطط تنموية مرتكزة على الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، التى من شأنها النهوض بالأوضاع المعيشية للمواطنين؛ وكذا الافتقار إلى وضع صحى جيد- جميعها أمور مؤدية إلى إيجاد ثغرات تعوِّل عليها الجماعات الإرهابية والمتطرفة فى نشر أفكارها ومعتقداتها؛ ما يسفر بدوره عن استمرار الاضطرابات وعدم الاستقرار؛ وبالتالى اندلاع المواجهات العسكرية واستمرار العنف، وفى بعضٍ منه إلى استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللجوء والاتجار بالبشر.

* **الفرص:**

إن كل ما سبق يفرض على حكومات وشعوب المنطقة التعاون بحسن نية والتنسيق المشترك لحل مشكلاتها وأزماتها، ويفرض كذلك على مراكز الفكر النافذة فى المنطقة القيام بدورها فى هذا الأمر؛ فهناك أخطار مشتركة تستلزم

15 بين الدول العربية.. من تصدر قائمة الأمن الصحي العالمي 2019؟ موقع CNN بالعربية. 22 مارس 2020.
https://arabic.cnn.com/health/article/2020/03/22/global-health-security-index-2019

توحيد الجهود لمواجهتها والقضاء عليها. ولا ريب فى أن التمسك بالأجندات الخاصة أو المصالح الأنانية سيبدد هذه الجهود؛ ومن خطورة هذا الأمر أنه سيُسهم فى زيادة وتيرة التحديات والتهديدات -فى ذلك الجزء من العالم- إلى حدٍ يصعب على المجتمع الدولى بأكمله مواجهته أو التحكم فيه. هذا، ومن بين الفرص التى يمكن استغلالها لتعزيز قطاع الأعمال فى بلدان شمال أفريقيا ما يلى:

1 - <u>العمل على التخلص من التهديدات والمخاطر الأمنية</u>:

فعلى الرغم من كثرة التحديات، التى تواجه بلدان شمال أفريقيا، إلا أنه لا يزال هناك عدد من الفرص؛ التى يمكن لتلك البلدان استخدامها للخروج من أزماتها المتعددة. وتجدر الإشارة إلى إنه من الضرورى أولاً العمل على التخلص من التهديدات والمخاطر الأمنية؛ التى تؤثر بلا شك على استقرار البلدان وأمنها؛ ومن ثم تهديد فرص الاستثمار وقيام القطاع العام بدوره؛ لأجل تحقيق النهوض الاقتصادى بصورة عامة.

2 - <u>تعزيز قطاع الأعمال فى بلدان شمال أفريقيا</u>:

من بين الفرص التى يمكن استغلالها، المضى قدماً فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى، التى تبنتها بعض دول المنطقة، لكى تواكب فى ذلك المعايير العالمية؛ بما يؤدى إلى تعظيم الفرص والعوائد وتحقيق الازدهار الاقتصادى؛ بما يتضمنه ذلك من زيادة فى العمليات الاستثمارية وتعزيز فعاليتها. وفى هذا السياق، تشير تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الصادرة عن البنك الدولى، إلى تقدم ملحوظ فى بلدان شمال أفريقيا، على مدار السنوات القليلة الماضية، نتيجة جهودها فى تحسين مناخ الأعمال لديها؛ عبر تبنى عدد من الإصلاحات، التى من شأنها تسهيل عملية تنفيذ الأعمال، والأنشطة الاقتصادية المختلفة؛ ومن ذلك، على سبيل المثال: ما اتخذته مصر من إصلاحات، يسَّرت إجراءات بدء النشاط التجارى، بإنشاء نظام الشباك الواحد، وتحسين سبل الحصول على الائتمان، وتيسير دفع الضرائب وتسوية حالات الإعسار، واتخاذ إجراءات تساعد على تعزيز شفافية الشركات. وبالمثل، اشتملت الإصلاحات، فى كلٍ من المغرب وتونس، على تيسير إجراءات

تسجيل الشركات. ووفقاً لبيانات ممارسة أنشطة الأعمال، فإن معدل الممارسة قد ارتفع فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 58,4 % فى عام 2019 إلى 60,2 % فى العام التالى له. وفى مصر، بلغ المعدل 60,1 % فى عام 2020- بزيادة 1,6 % عن العام السابق- وبلغ 68,7 % و73,4 % فى كلٍ من تونس والمغرب، على التوالى، فيما لم يرتفع سوى 0,1 % فى الجزائر ليكون 48,6 %، بينما بقى ثابتاً فى ليبيا عند 32.7 %.

3 - <u>البناء على الفعاليات العربية، التى عُقدَت بشأن مناقشة سياسات العدالة والشمول فى العالم العربى</u>:

ومن ذلك، على سبيل الخصوص، المؤتمر الذى عُقد فى العاصمة الأردنية عمَّان فى عام 2014، وكذلك المؤتمر الذى عُقِد بالمغرب فى يناير 2018؛ بهدف تشجيع فكرة "الفرصة للجميع". هذا، ولأجل تحقيق سياسات الشمول والمساواة فى بلدان شمال أفريقيا، لا بد من العمل على أربعة اتجاهات:

أ-إرساء بيئة تنظيمية تكفل المساواة فى معاملة الجميع، والتوسع فى إتاحة التمويل؛ حتى تتمكن الشركات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من النمو، وخلق الوظائف الضرورية لتشغيل الشباب.

ب-تسخير التجارة والتكنولوجيا لإقامة سوق إقليمية كبيرة تمتلك إمكانات أفضل للمنافسة الدولية، فى ظل التقدم التكنولوجى السريع، الذى يحدث تغييرات جوهرية فى الأسواق.

ت-اعتماد سياسات شاملة لتحسين المهارات، وتعزيز المرونة، وإكساب العمالة قدرات تؤهلها للحصول على وظائف؛ بما ينطوى عليه ذلك من ضرورة تحسين الأنظمة التعليمية وجعلها متوافقة مع احتياجات سوق العمل.

ث-تبنِّى إجراءات لتحسين الحوكمة، ومعالجة مشكلات الإهدار، والفساد، وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعى.

4 - ينبغى **استغلال المزايا الاستراتيجية المهمة لدول شمال أفريقيا**، فى تعزيز حركة التجارة الإقليمية والدولية، بما فى ذلك سهولة تمثيلها لهمزة الوصل بين البلدان الأوروبية وباقى بلدان القارة الأفريقية؛ الأمر الذى ينطوى على ضرورة المضى قدماً فى تعزيز البنية التحتية فى بلدان شمال أفريقيا، وتبنى الاستراتيجيات اللازمة فى هذا الشأن.

5 - مع التعرض، بشكل كبير، لانعدام الأمن الغذائى، فيمكن لبلدان شمال إفريقيا **العمل على إصلاح السياسات والممارسات الغذائية غير الفعالة، ودعم الاستثمارات في مجالات التغذية الصحية ذات العائد المرتفع**؛ كما يمكنها تبنِّى استراتيجيات طويلة الأجل؛ لمعالجة الأزمات الغذائية لديها، بما فى ذلك تأسيس احتياطى إقليمى من الأغذية، وتوفير بنية تحتية وخدمات مُحسنة. وفى هذا الصدد، يمكن تحقيق الاستغلال الأمثل للكثافة السكانية، لدى تلك البلدان، فى الاستفادة منها فى استصلاح الأراضى؛ لتوفير المواد الغذائية الجيدة.

6 - كما ينبغى **العمل على ضمان كفاءة المياه، والتوعية بضرورة ترشيدها**، لاسيما وأن بلدان شمال إفريقيا مُصنَّفة- أصلاً- على إنها إحدى أكثر مناطق العالم، التي تعانى من شح الموارد المائية؛ وهذه مسألة فى غاية الأهمية، لاسيما فى ظل المنافسة المتزايدة على موارد المياه وتغير المناخ، والتى من المتوقع أن تعمِّق من الإجهاد المائى، المرتفع بالفعل.

وعلى شاكلة الاكتشافات الكبرى التى حققتها مصر فى مجال الطاقة والغاز، على مدار السنوات القليلة الماضية، لا يُستبعَد إمكانية تحقيق جيرانها من دول الشمال الأفريقى اكتشافاتٍ مماثلة، إذا ما اتخذت السبل اللازمة لذلك؛ ما يعود بالنفع على اقتصادات تلك الدول إلى حدٍ كبير.

* **خاتمة:**

ما زالت منطقة شمال أفريقيا تعانى من عددٍ من التحديات، التى تعرقل خطاها نحو التنمية، التى تمكِّنها من التغلب على أزماتها المتعددة، وذلك على النحو المبيَّن أعلاه. ومع ذلك، لايزال هناك عدد لا بأس به من الفرص، التى يمكنها مساعدة بلدان تلك المنطقة على التخلص من مصادر الاضطراب بها وتحقيق مساعيها التنموية؛ بما يعزز من قطاع الأعمال فى تلك البلدان، ويزيد من فرص الاستثمار والازدهار. وعلى ضوء الدرس المستفاد من انتشار وباء Covid-19، من حيث ضرورة تعزيز التعاون فيما بين الدول والبحث عن المشتركات بدلاً من التنافر؛ لأجل تحقيق الخير المشترك للإنسانية جمعاء، فإنه من اليسير التعاون مع الجهات الدولية المانحة للمساعدة فى تحقيق استراتيجيات التنمية لدى بلدان شمال أفريقيا، وكذا التعاون مع القوى الدولية المختلفة لتحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع المتبادلة، وللحد من المخاطر السياسية والتهديدات المتنوعة، فى ذلك الجزء المهم من العالم.

المبحث الثانى

المخاطر السياسية وعدم الاستقرار فى شمال إفريقيا:
القيود على الحكومات والشركات، والفرص المتاحة

د./ نيكولاى سوركوف

مقدمة:

إن شمال أفريقيا، وهى بالتأكيد منطقة الفرص، تزخر بميزتين تنافسيتين رئيسيتين: موارد طاقة غنية، وموقع جغرافى ممتاز. تعد الجزائر وليبيا ومصر منتجين ومصدرين رئيسيين للمواد الهيدروكربونية، ولديهم ميزتان إضافيتان، هما: ظروف الإنتاج المواتية للغاية، خاصة إذا كانوا يتعاونون بشكل وثيق، وقربهم من الأسواق الأوروبية. كما أن إمكانات مصدر الطاقة المستدامة لديهم ضخمة أيضًا. وتتمتع المنطقة بظروف ممتازة لتطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية. فى المستقبل، ستتيح الطاقة المتجددة لشمال إفريقيا تلبية متطلباتها وتصدير الطاقة على نطاق واسع. كذلك، يتيح الموقع الجغرافى لدول شمال إفريقيا الاستفادة من عبور الشحن بين آسيا وأوروبا، والاستفادة من السياحة؛ لقربها من أوروبا؛ مما يجعلها فرصة جذابة لقضاء العطلات. كما إن قربها من الاتحاد الأوروبي يفتح، أيضًا، فرصًا لتطوير تصنيع المنتجات الصناعية والزراعية؛ للتصدير إلى الأسواق الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سلاسل الخدمات اللوجستية الأقصر مسافة إلى جانب الطاقة الرخيصة، والقوى العاملة بشريحتها الواسعة من الشباب، والمتعلمة؛ قد تمنح شمال إفريقيا ميزة تنافسية؛ حتى بالمقارنة بالصين أو جنوب شرق آسيا. ومن الناحية النظرية، كان ينبغى لهذه العوامل أن تضمن ازدهار شمال إفريقيا،

وأن تجعلها جاذبة للمستثمرين الأجانب منذ عقود. ومع ذلك، من الناحية العملية، نرى العكس تمامًا: تدهور مستوى المعيشة والفقر والبطالة واهتمام منخفض من الشركات الأجنبية بالمنطقة. وهذا الوضع نشأ، فى الغالب، عن درجة عالية من عدم اليقين، والمخاطر المستمرة لاندلاع نزاعات متعددة. وقد نمت هذه المخاطر خلال العقد الماضى-فقط- على خلفية ما يسمى بـ "الربيع العربى."

* **تحديات الاستقرار السياسى فى شمال أفريقيا:**

أظهرت أحداث العقد الماضي بوضوح أن دول شمال إفريقيا لا تزال تواجه كماً كبيراً من التحديات والتهديدات لاستقرارها السياسى. يمكن تقسيم هذه التحديات مؤقتًا إلى فئات قليلة: عسكرية، وسياسية، وإرهابية (قادمة من تنظيمات خارجية).

وتنبع التحديات العسكرية المؤدية لعدم الاستقرار من النزاعات المسلحة والأنشطة العسكرية مع، ومن جانب، قوى غير إقليمية (الولايات المتحدة والدول الأوروبية) أو قوى هامشية (تركيا بشكل أساسى). وحاليًا، تخوض شمال إفريقيا حروب عصابات، مع استبدال لاعبين جدد بالقوى الأوروبية تدريجياً. وعلى وجه الخصوص؛ تركيا، التى صعّدت بشكل ملحوظ من أنشطتها؛ لأنها تؤكد أنها القوة المهيمنة فى شرق البحر المتوسط. وتحاول تركيا زيادة نفوذها في شمال إفريقيا؛ مما أدى إلى تأجيج التوتر. ويظهر تحالف عريض مناهض لتركيا، من شأنه أن يولد مواجهة إقليمية وسباق تسلح في المستقبل. [16]

ومع ذلك، أصبحت اليوم بالفعل الصراعات الدولية التقليدية نادرة في شمال إفريقيا. وعند مناقشة التهديدات الخارجية، ينبغى التركيز بدرجة أقل على العدوان العسكري المباشر، والتركيز أكثر على التدخل في الشؤون الداخلية لدول شمال إفريقيا؛ بما في ذلك تأجيج الاحتجاجات المحلية، ومحاولات تغيير النظام، أو تمويل جماعات مسلحة محلية. وقد اتسم العديد من أزمات "الربيع

16 تفاصيل التحالف الخماسى بقيادة مصر لردع أردوغان (خاص). 6 يناير 2020. موقع الدستور الإخبارى.
https://www.dostor.org/2962275

العربى" بتدخل واسع النطاق من قبل القوات الأجنبية؛ التى صعّدت العنف، وأطلقت العنان لحروب أهلية طويلة الأمد وصعبة الحل؛ كما هو الحال في ليبيا. وفى الوقت الحالى، يتضح لنا أن الصراع الليبى لا يمكن تسويته دون ترتيبات وتسويات بين قوى خارجية. كما أن الفاعلين الأجانب لهم أيضًا تأثير كبير في الوضع السودانى.

وجدير بالملاحظة، بشكل خاص، التهديد الآتى من جماعات إرهابية دولية، مثل: القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى (تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى وتنظيم القاعدة - المحظوران فى روسيا) أو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" (المحظور فى روسيا). فهذا التهديد موجود فى شمال إفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات ليست فعالة بشكل خاص ضد الدول القوية، إلا أنها تستفيد بشكل كبير من عدم الاستقرار الناجم عن عوامل أخرى؛ وتؤدى إلى تفاقمه. علاوة على ذلك، من الواضح أن منظمات إرهابية دولية تعتبر شمال إفريقيا والساحل كمناطق يجب التوسع فيها بعد هزيمتها الساحقة فى سوريا والعراق. [17] كما ينشط مقاتلو "القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامي" فى الجزائر وليبيا وتونس ومالى. [18] وحتى الآن، فإن داعش ليس له نشاط كبير فى المنطقة، إلا أنه تم اكتشاف "فروع" كبيرة نسبيًا لهذا التنظيم فى سيناء، وليبيا، والساحل، وتونس.

وتشكل التحديات، والتهديدات الداخلية للاستقرار، فئة رئيسة أخرى. وتشمل: التطرف، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسات الحكومية غير المستقرة، والهويات الوطنية.

بادئ ذي بدء، ينبغي لنا أن نذكر التطرف الدينى، الذى يولّد أنشطة إرهابية محلية، ويخلق ظروفًا مواتية للإرهابيين للمجيء إلى المنطقة من الخارج. يصنف دبلوماسيون روس الإرهاب المحلى والدولى، على أنه "المشكلة رقم 1" لمصر ما بعد الثورة. وتظهر مشكلات مماثلة فى جميع أنحاء شمال أفريقيا

17 Specter of jihadism continues to haunt Maghreb // Middle East Institute. 14.09.2018. URL: https://www.mei.edu/publications/specter-jihadism-continues-haunt-maghreb

18 Hulmet C., Warner J. The Islamic State in Africa: Estimating Fighter Numbers in Cells Across the Continent. CTC Sentinel, Aug. 2018. vol. 11, i. 7. 30 p.

وجنوبه، فى منطقة الساحل. كما يلاحظ باحثون ودبلوماسيون روس -على حد سواء- أن الحركات الإسلامية المتطرفة تكتسب قوة فى أفريقيا، بينما لا يزال الإسلام المعتدل ضعيفًا. [19]

وغالباً ما يكون سبب عدم الاستقرار، هو المؤسسات الحكومية غير الفعالة؛ والتى تم إضعافها، إلى جانب أن الدولة، في العديد من دول المنطقة، لاتزال حديثة النشأة. ونتيجة لذلك، فإن هذه الدول عرضة للاحتجاجات الجماهيرية أو محاولات الانقلاب- كما حدث فى ليبيا. وفى كثير من الأحيان، من أجل الحفاظ على الاستقرار؛ تقوم السلطات بتفكيك أجزاء مهمة من الأنظمة السياسية لدولها، على سبيل المثال: من خلال حظر أى أنشطة معارضة والاعتماد على السلطة القمعية للدولة، مثلما حدث في تونس عشية "الربيع العربى". وهكذا تحرم السلطات مواطنيها من وسيلة للتعبير عن السخط سلميًا وقانونياً. وتقوض هذه الظروف مرونة الأنظمة السياسية؛ مما يؤدي إلى نشوب صراعات داخلية.

وماتزال المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة تتسبب في عدم الاستقرار فى شمال إفريقيا. ويرجع العديد من هذه المشكلات؛ إلى النمو السكانى السريع، والبطالة المرتفعة، ونقص موارد التنمية الاقتصادية. وتؤدى التنمية غير المتجانسة إلى أن الدول تجد صعوبة متزايدة فى الحفاظ على دورها في العقد الاجتماعى، وهذه طريقة مؤكدة تقريباً لتعزيز السخط العام. ويرى سيرجي كيربيشينكو، السفير الروسى في مصر، أن ما حدث في مصر عام 2011 كان -على الأرجح- منطقيًا؛ نتيجة ظهور الركود، ومؤشرات اجتماعية– اقتصادية متدهورة، واستياء شعبى جماهيرى متكرر. وتتعامل الصين مع عامل عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى بكل جدية، منذ أن جعلت مبدأ "الأمن من خلال التنمية" حجر الزاوية لسياساتها فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. [20]

19 Zelenev V.I., Ozerov O.B. The Islamic Factor in the Middle East and North Africa: The “Re-Islamisation” Phenomenon (in Russian) // Mezhdunarodnaia Zhizn’ (International Affairs). 2019 (12).

20 Xi offers development as a 'new path' for resolving the Middle East crises // China Daily. 22.01.2016. URL: http://www.chinadaily.com.cn/world/2016xivisitmiddleeast/2016-01/22/content_23205273.htm

ويتفاقم عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى؛ بسبب اعتماد اقتصادات بعض دول شمال إفريقيا على صادرات موارد الطاقة (ليبيا والجزائر والسودان، قبل عام 2011) أو على مصادر دخل خارجية أخرى. وأصبحت هذه الدول عرضة للصدمات الخارجية؛ مما يتسبب فى تذبذب حاد فى مستويات المعيشة وزيادة التوتر الاجتماعى.

وهناك عامل آخر يسهم فى عدم الاستقرار والصراعات الداخلية، وهو أن بعض الدول، هى أساسًا هياكل مصطنعة، تم إنشاؤها بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، من جانب دول غربية؛ مما يفسر ضعف هوياتها الوطنية. نتيجة لذلك، عندما تندلع أى أزمة؛ سرعان ما ينقسم السكان إلى مجموعات دينية أو قبلية أو عرقية. ولقد باتت الحاجة إلى تعزيز الهوية الوطنية، أو بناء هوية جديدة فى فترة ما بعد الصراع، واضحة فى ليبيا وسوريا. وغالبًا ما تسهل الهوية الهشة على القوى الخارجية التدخل وتحفيز انهيار الدولة.

* **روسيا ومصر: المواجهة المشتركة لتحديات الاستقرار**

يدرك القادة الروس جيدًا كل من الصعوبات التى تواجه شمال إفريقيا واحتمالاتها. وتعمل موسكو بدأب على تعزيز وجودها الإقليمى، وتعتبر مصر شريكها الرئيس فى شمال إفريقيا فى كل من: السياسة والتجارة والاقتصاد. ويؤكد المسؤولون الروس أن مصر لها تأثير كبير على التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفوق كل شىء، هى تلعب دورًا محوريًا فى محاولات التأثير على التسويات في سوريا وليبيا. وتعتبر موسكو القاهرة أيضًا شريكها فى مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة. فالسلطات الروسية تعتبر مصر واحدة من المراكز الاقتصادية الرئيسية فى شمال إفريقيا؛ حيث أن لديها صناعة متطورة، وفرص لوجستية كبيرة وقطاع طاقة يتطور بديناميكية. فى المستقبل، قد تصبح مصر محركًا للنمو الاقتصادى فى المنطقة. وبالتالى، فإن روسيا مهتمة بتطوير العلاقات التجارية مع مصر، ولكنها تريد أن يكون لهذه العلاقات أساس عملى، وليست مستعدة لتقديم مساعدات غير قابلة

للاسترداد- كما تفعل الولايات المتحدة. بدلاً من ذلك، تعتمد موسكو على التعاون، الذى من شأنه أن يعود بالفائدة على الطرفين. وتولى روسيا أهمية كبيرة لزيادة التجارة، لاسيما في المنتجات الزراعية، وتعتبر مصر مركزًا لوجستيًا لترويج السلع الروسية فى الأسواق الأفريقية. ومع ذلك، لاتزال الشركات الروسية تعتبر أسواق مصر ودول أخرى بشمال إفريقيا عالية المخاطر؛ بسبب الخطر القائم، المتمثل فى زعزعة الاستقرار على نطاق واسع.

هناك العديد من المجالات، التى يمكن لروسيا ومصر التعاون فيها بهدف تعزيز الاستقرار فى شمال إفريقيا. ويعد التعاون السياسى مفتاحاً لذلك. فعلى سبيل المثال: فى الشؤون الدولية، يمكن لموسكو والقاهرة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الخارجية -مثلاً- من خلال مكافحة انتهاكات السيادة، والتدخل الخارجى غير البناء فى الشؤون الإقليمية. وتدعو روسيا باستمرار إلى عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وذلك بقناعتها بأن هذا المبدأ هو حجر الزاوية في القانون الدولى اليوم. في عام 2019، اقترحت روسيا اتفاقية دولية بشأن مواجهة التدخل فى شؤون الدول ذات السيادة. [21] هذه القضايا تهم مصر، التى تدين بشدة التدخل الخارجى في شؤون ليبيا المجاورة. وبناءً على ذلك، يمكن لروسيا ومصر دفع هذه الأجندة بشكل مشترك فى منظمات دولية متعددة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن لروسيا ومصر محاولة بناء نظام / بنية جديد/ة للأمن الجماعى؛ مما يسمح بتقليل التوترات فى العلاقات الدولية، وخطر النزاعات العسكرية، والحروب المختلطة. في عام 2019، اقترحت روسيا إنشاء بنية أمنية جديدة فى الخليج العربى، مماثلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. مثل هذا الحل مطلوب أيضًا فى شرقى المتوسط، الذى يفتقر حاليًا إلى أية قواعد أساسية للتفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة، وهو وضع محفوف بتفاقم حاد للتوتر، أو حتى مواجهة عسكرية مفتوحة.

أما التعاون السياسى، فيمكن لروسيا ومصر النظر فى تقديم مساعدة مباشرة

21 Russia is drafting a Convention on countering interference in states' sovereign affairs (in Russian) // Parlamentskaya gazeta (Parliament Bulletin). 18.11.2019

للدول التى تمر بأزمة لمنعها من الانحدار إلى دول فاشلة. على سبيل المثال: يمكن لموسكو العمل فى الأمم المتحدة، ويمكن لمصر العمل فى جامعة الدول العربية، على أن تتضافر جهودهما بشأن التسوية الليبية على أسس دبلوماسية؛ من أجل التوصل إلى حل سياسى، وليس عسكريًا للصراع. فى السابق، كانت روسيا مكملة إلى حد كبير لدور مصر كوسيط فى تسوية الأزمة السورية. وأكد دبلوماسيون روس أن مصر كانت على اتصال بكل من القيادة السورية والمعارضة، واستخدمت اتصالاتها "بشكل إيجابى". [22]

إن التصدى للتطرف والإرهاب، هو المجال الأكثر وضوحًا وأهمية للتعاون بين البلدين. ويمكن تطوير هذا التعاون في العديد من المجالات: إعاقة حركة المتشددين بين الدول، وتهريب الأسلحة، وانتشار الأيديولوجية الراديكالية (بما فى ذلك عبر الإنترنت) وتمويل المتطرفين. وتشارك روسيا فى محاربة الإرهابيين فى سوريا، لذا فهى قادرة على منع المسلحين- المنضمين فى السابق إلى الجماعات الإرهابية في سوريا- من العودة إلى مصر ودول أخرى بشمال إفريقيا.

من الأهمية بمكان مواجهة انتشار الفكر المتطرف. بالنسبة لروسيا، تعد مصر شريكاً مهما في الترويج للإسلام المعتدل المحب للسلام. ويساعد النقص، في عدد الأئمة، المتعلمين والمؤهلين، فى نشر الآراء المتطرفة. كما تعتقد روسيا أن تأهيل علماء الدين المسلمين الروس في مصر، سيساعد في مواجهة انتشار الأيديولوجية الراديكالية بين المسلمين الروس. من المهم أيضًا إقامة تبادل أكثر نشاطاً للمعلومات، وتنسيق أنشطة أجهزة الاستخبارات في الدولتين. والمتخصصون المصريون على دراية كبيرة بأنشطة المنظمات المتطرفة الدولية، وأيديولوجياتها، وأساليب الدعاية التى تستخدمها؛ لذا يمكن للمصريين مساعدة نظرائهم الروس في تطوير تدابير أكثر فعالية لمواجهة التطرف الدينى. وموسكو، بدورها، مستعدة لمشاركة خبرتها المتراكمة، خلال عملية مكافحة الإرهاب في سوريا، مع القاهرة. وأخيرًا، يمكن لروسيا ومصر مكافحة الجماعات المتطرفة بشكل مشترك.

22 Russian Ambassador in Egypt: Terrorism Remains Problem No. 1 in Egypt (in Russian) // Interfax News Agency. 31.07. 2018. URL: https://www.interfax.ru/interview/623096

يعد أمن المعلومات الدولى، الذى يعمل على مواجهة التطرف فى الفضاء الإلكترونى، ذا أهمية كبيرة لمنع انتشار الأيديولوجية الراديكالية. يمكن لروسيا ومصر تتبع المحتوى المتطرف والإرهابي على الإنترنت بشكل مشترك. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالموارد المستخدمة فى نشر المواد المتطرفة، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعى والمراسلة.

يعد التعاون الفنى العسكرى وسيلة أخرى لتعزيز الاستقرار. فعندما يكون عدد التحديات الخارجية والتحديات الأمنية كبيرًا، تحتاج الدول إلى تحسين إمكاناتها الدفاعية. فقد أظهرت حالة العراق، لعام 2014، أن الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة يمكن أن تلعب دورًا رئيسًا فى محاربة المنظمات الإرهابية، مثل داعش. وفى بعض الأحيان، يعتمد الحفاظ على تكوين الدول بشكل مباشر على هذه الأسلحة والمعدات. تمتلك روسيا ومصر مجمعات صناعات عسكرية متطورة؛ وبالتالي لديهما القدرة على مساعدة دول المنطقة، التى تواجه تهديدات مختلفة.

ويمكن أن يصبح التعاون الاقتصادى عاملاً إضافيًا فى تعزيز الاستقرار فى شمال إفريقيا؛ حيث سيكون من شأنه أن يفضى إلى حل قضايا حاسمة، مثل: الأمن الغذائى وأمن الطاقة، وإلى حد ما، تحسين مستوى المعيشة وتقليل البطالة.

تعتبر روسيا سوقًا واعدًا للمنتجات الزراعية لشمال إفريقيا. وتشكل المواد الغذائية النصيب الأكبر من الواردات الروسية من المنطقة، كما زادت واردات الخضروات والفواكه من شمال إفريقيا، بشكل كبير، منذ أن فرض الغرب عقوبات على روسيا. وموسكو، بدورها، مستعدة لتزويد المنطقة بالحبوب، وبالتالى ضمان حصول السكان على أسعار معقولة للطحين، حتى فى أثناء فترات الجفاف؛ وهو أمر مهم لمنع انتفاضات "الخبز" وتقليل التوتر الاجتماعي. ويمكن لمصر أن تكون بمثابة مركز للحبوب لتوصيل الحبوب الروسية إلى دول مجاورة. يقدر اقتصاديون روس أن إجمالي تجارة البلاد مع دول شمال إفريقيا قد نما بأكثر من 12 ضعفًا، فى القرن الحادى والعشرين. إذا استمرت وتيرة

النمو فى الارتفاع، فقد تتجاوز حصة بلدان شمال إفريقيا فى التجارة الخارجية الروسية 7% بحلول عام 2030.[23]

يمكن لروسيا أن تساهم بشكل كبير فى تطوير قطاع النفط والغاز فى شمال إفريقيا. على سبيل المثال، تعد مصر من بين أكبر ثلاثة منتجين للغاز فى إفريقيا، ولكنها تحتاج إلى استثمارات لتطوير مواردها الطبيعية، بما في ذلك البنية التحتية. تشارك "Rosneft" بالفعل فى تطوير حقل غاز ظهر،[24] آخذة فى الاعتبار مشروعات الشرق الأوسط المستقبلية كمنطقة تنمية استراتيجية. كما أن شركات الطاقة الكبرى الأخرى، مثل: Gazprom وLukoil، مهتمة أيضًا بمصر.

* **خاتمة:**

خلاصة القول، تواجه شمال إفريقيا تحديات وتهديدات خطيرة وشاملة. من الصعب التغلب على التهديدات الداخلية منها؛ لأن هذا يتطلب -كقاعدة عامة- من حكومات شمال إفريقيا إدخال إصلاحات هيكلية، طويلة الأمد ومتعمقة، ومراجعة استراتيجياتها التنموية أو جذب موارد خارجية كبيرة. ومع ذلك، يمكن التعامل مع المشكلات المتعلقة بالتطرف الدينى، بشكل سريع إلى حد ما، بشرط وجود تعاون دولى يسير بسلاسة.

وبالنظر إلى ظروف اليوم، يبدو أن مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية، على غير العادة، مسعى أكثر واقعية؛ إذ أنه، بدلاً من الإصلاحات المؤلمة، يتطلب إرادة سياسية، ورغبة فى الدخول فى مفاوضات مع دول مجاورة. ويمكن للقوى الأجنبية، المهتمة بالحفاظ على الاستقرار فى شمال إفريقيا، أن تلعب دورًا إيجابيًا،

23 Markina A.N. "Analysing Mutual Trade between Russia and North African States" (in Russian) // Ekonomika i biznes: teoriya i praktika. (Economics and Business: Theory and Practice). 2020. 7 (65). P. 147-149. DOI: 10.24411/2411-0450-2020-10610

24 The Zohr Project, Egypt (in Russian) // Rosneft. URL: https://www.rosneft.ru/business/Upstream/ProductionAndDevelopment/Proekt_Zohr_Egipet/

فى مواجهة التهديدات الخارجية. على سبيل المثال: تعتمد روسيا على تعزيز سيادة الدول فى المنطقة، والدفاع عن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية، والتصدى المشترك للتهديدات المشتركة، ومنع الدول من الفشل، والتعاون الاقتصادى المتبادل المنفعة.

الفصل الثاني

استدامة المياه والغذاء في شمال أفريقيا

المبحث الأول

استدامة المياه والغذاء فى شمال أفريقيا

د./ شيماء ماجد

إن أزمة المياه فى شمال أفريقيا، هى إشارة إنذار مبكر. يؤثر توافر المياه وتقلبها، على جميع الأنشطة الاقتصادية، والندرة المتزايدة للمياه تؤدى إلى زعزعة أمن الغذاء والطاقة. ومع القيود المتزايدة على المياه والطلب المتزايد على الغذاء والطاقة؛ تعانى شمال أفريقيا من عواقب المبادلات غير المدارة بين هذه القطاعات. إن استنزاف المياه الجوفية؛ بسبب الضخ الزائد، والاعتماد على مصادر الطاقة الرخيصة لتحلية المياه، والإفراط فى سحب المياه السطحية للحفاظ على الرى؛ من أجل الاكتفاء الذاتى من الغذاء- كلها أمثلة على هذه التفاعلات التى يمكن أن تمثل ضغطاً على النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إذا تركت دون إدارة.

يتطلب اتخاذ إجراءات لمعالجة أزمة المياه النظر إلى ما وراء قطاع المياه، بإدراك أوجه التآزر وإدارة المخاطر الناشئة عن الارتباط بسياسات الطاقة والغذاء. فالتعامل، مع المياه والطاقة والزراعة، يتم بشكل تقليدى فى تخطيط الاستثمار. كما إنه تم وضع الأطر التنظيمية، والمنظمات، والبنية التحتية؛ لمواجهة التحديات والمطالب الخاصة بكل قطاع من هذه القطاعات، على حدة. لهذا فإنه بينما تعمل منطقة شمال أفريقيا من أجل بناء مستقبل أكثر استدامة، وتلبية "أهداف التنمية المستدامة"، فإن هناك حاجة إلى نهج مختلف؛ ينظر إلى المطالب والسياسات ذات الصلة، الناشئة عن قطاعات مختلفة، على أنها مترابطة، ويظهر كاستجابة مشتركة للاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولتمكين التخطيط وتحديد هذه التآزرات والمخاطر على المدى الطويل، تركز هذه الورقة علي العلاقة بين: الماء، والطاقة، والغذاء في شمال إفريقيا؛ لمساعدة واضعى السياسات على تطوير

رؤى طويلة المدى للاستدامة والأمن، وتحليل التأثيرات عبر القطاعات؛ من خلال مجموعة من السيناريوهات المستقبلية المحتملة للتغير الاجتماعى والاقتصادى والبيئى العالمى. فى هذا الإطار، تتناول الورقة التحديات والمخاطر، والفرص المتاحة فى هذا الشأن.

* **تحديات ومخاطر:**

من المتوقع أن تزداد ندرة المياه، وقد تختفى احتياطيات المياه الجوفية -غير المتجددة- بحلول عام 2050. ويشار إلى ذلك –عادة- باسم "الندرة المدفوعة بالطلب" أو "نسبة الاستخدام إلى التوافر". يعني التركيز على "الندرة المدفوعة بالطلب" مقارنة كمية المياه العذبة المتجددة، المسحوبة من الأنهار ومستودعات المياه الجوفية، مع إجمالى موارد المياه العذبة المتجددة المتاحة. خلال العقود القادمة، تزداد ندرة المياه، بما يؤثر فى جميع الاقتصادات. يُظهر مؤشر ندرة المياه، المقدر لعام 2015 و2050، تزايداً، فى جميع أنحاء المنطقة. وتتعرض موارد المياه الجوفية للإجهاد؛ ومن المتوقع أن تختفى احتياطيات المياه الجوفية غير المتجددة فى معظم أجزاء المنطقة، بحلول عام 2050؛ بموجب سيناريو "العمل كالمعتاد". [25] وتتكون موارد المياه الجوفية غير المتجددة من المياه، التى تسربت منذ آلاف السنين تحت الأرض، عندما كانت الظروف المناخية مختلفة، والتى ظلت مخزنة تحت الأرض حتى بدأ البشر فى سحبها. وتعد المياه الجوفية غير المتجددة موردًا استراتيجياً للقدرة على الصمود فى وجه الصدمات ويؤدى استنفادها إلى تقويض سبل العيش والاقتصادات، فى النهاية. تعد المياه الجوفية مصدرًا مهمًا للإمداد، وغالبًا ما يتم استخدامها كعازل ضد الجفاف. ومع نضوب المياه الجوفية، تنخفض أيضًا جودتها وتصبح تكلفتها أعلى بشكل متزايد. ويؤدى هذا إلى زيادة تكاليف الاستغلال وفى نهاية المطاف، استنفاد الموارد، مما يجعل استخراج المياه الجوفية غير اقتصادى مع آثار كبيرة على الأمن الغذائى وكذلك

25 Falkenmark, M., A. Berntell, A. Jägerskog, J. Lundqvist, M. Matz, and H. Tropp. 2007. "On the Verge of a New Water Scarcity: A Call for Good Governance and Human Ingenuity." SIWI Policy Brief. Stockholm International Water Institute, Stockholm, Sweden.

النظم الزراعية واسعة النطاق. تُظهر معظم الاقتصادات أن احتياطيات المياه الجوفية غير المتجددة تستنفد بحلول عام .2050 لن تختفى ندرة المياه، لذا من المهم فهم آثارها على قطاعات متعددة، وتطوير استجابات استراتيجية. تؤدى زيادة الضغط على موارد المياه؛ نتيجة للنمو السكانى والتنمية، إلى جانب المناخ القاحل والمتغير بدرجة كبيرة فى المنطقة، إلى اتجاه تصاعدى لندرة المياه. ويعد تزايد الطلب فى المنطقة العامل الرئيسى وراء هذا الاتجاه التصاعدى لندرة المياه.

إذا كانت التأثيرات البشرية والطلب على المياه، هى قوى الدفع الرئيسية وراء الندرة المتزايدة للمياه، فهى أيضًا المجالات التى تكون فيها التدخلات الأكثر إلحاحًا؛ والتى تهدف إلى معالجة تحديات الندرة. فندرة المياه المتزايدة، ستكلف المنطقة مئات المليارات من الدولارات بسبب الإنتاج الزراعى المفقود، بحلول عام 2050، ويتطلب تحولات فى توليد الكهرباء بسبب ندرة المياه، والتكاليف المتزايدة لاستغلال المياه الجوفية. ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعى، بشكل ملحوظ، بنسبة تصل إلى 60٪ فى بعض الاقتصادات. [26] ستتأثر إمدادات المياه؛ بسبب زيادة تكاليف ضخ المياه الجوفية من أعماق أكبر، ومدى إتاحة المياه السطحية. وبالنظر إلى دور المياه الأساسى كعامل إنتاج فى الزراعة، فإن الحد من إمداداتها له آثار سلبية كبيرة على إنتاج المحاصيل ومن المتوقع أن يعانى إنتاج القمح والحبوب الأخرى، أكثر، من قيود توافر المياه.

سيكون لانخفاض الإنتاج الزراعى عواقب على الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى. الطلب على الغذاء غير مرن نسبيًا؛ لذلك لن تؤدى زيادة أسعار المواد الغذائية داخل المنطقة؛ بسبب انخفاض الإنتاج المحلى إلى انخفاض مماثل فى الطلب. وللتصدى لهذا الانخفاض فى العرض، يتعين على اقتصاديات المنطقة الاعتماد بشكل متزايد على استيراد الغذاء؛ لتلبية الاستهلاك المحلى. وهذا يتطلب تجارة دولية وشبكات أمان قوية؛ لحماية الفئات الأكثر ضعفا من تقلبات أسعار الغذاء الدولية. وتعزز

26 Dozier, A. Q., M. Arabi, B. C. Wostoupal, C. G. Goemans, Y. Zhang, and K. Paustian. 2017. "Declining Agricultural Production in Rapidly Urbanizing Semi-Arid Regions: Policy Tradeoffs and Sustainability Indicators." Environmental Research Letters 12 (8).

التخفيضات المتوقعة فى الإنتاج الزراعى الاهتمام بالاستحواذ على الأراضى (على نطاق واسع) خارج المنطقة، على الرغم من أن هذه الممارسات يمكن أن تكون لها آثار سلبية على المجتمعات المتضررة؛ إذا لم يتم ذلك بطريقة معقولة واتباع مبادئ الاستثمارات المسئولة.

ينطوى الانخفاض فى الإنتاج الزراعى على خسائر كبيرة، متمثلة فى خسائر عائدات صادرات السلع الزراعية؛ مما سيكلف المنطقة مئات المليارات من الدولارات، بحلول عام 2050. ويترتب على انخفاض الإنتاج الزراعى عواقب اقتصادية كبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض حوالى 50 مليار دولار أمريكى، فى إجمالى صافى الصادرات الزراعية بحلول عام2050 . وتؤثر ندرة المياه على توليد الكهرباء بالإضافة إلى تكاليف مواجهة الندرة المتزايدة، التى تقدر بعشرات المليارات من الدولارات. إن الاستثمارات فى تكنولوجيا توليد الكهرباء، الأقل كثافة فى استخدام المياه، مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مطلوبة لمعالجة استنزاف المياه الجوفية وندرة المياه السطحية. هذه الاستثمارات أقل بكثير مما هو مطلوب؛ لضمان الأمن الغذائي فى منطقة شمال إفريقيا، التى تعاني من نقص المياه. ويرجع ذلك، أساسًا، إلى أن المنطقة تعتمد -بالفعل بشكل مكثف- على تقنيات تبريد توليد الكهرباء، مع سحب محدود من المياه العذبة. ومع ذلك، فإن التحول نحو توليد كهرباء، أقل كثافة فى استخدام المياه، يأتى بتكلفة تقدر بـ 50 مليار دولار أمريكي، بحلول عام 2050، و150 مليار دولار أمريكى، بحلول عام 2100. [27] وسيتعين على الاقتصادات، التى تواجه ظروف الندرة الشديدة، أن تستثمر فى خيارات تبريد طاقة أكثر تكلفة، والتى تكون أيضًا أقل فى الكربون؛ لتوفير فرصة لتحقيق مكاسب.

قد تؤدى زيادة إمدادات المياه مع تحلية المياه، إلى إعاقة التقدم نحو اتفاقية باريس للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى، لاسيما مع إمدادات المياه غير التقليدية، التى ستحتاج إلى زيادة كبيرة لتلبية الطلبات المتوقعة. وتشمل الاستجابات للإمداد بالمياه؛ تطوير مجموعة متنوعة من الحلول، بما فى ذلك:

27 Burchi, S. 2012. "A Comparative Review of Contemporary Water Resources Legislation: Trends, Developments and an Agenda for Reform." Water International 37 (6): 613–27.

إعادة تدوير مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها، ومياه الأمطار، وجمع مياه العواصف، وتحلية المياه. وستعتمد تكاليف هذه الاستثمارات على التقنيات المتاحة. وإذا افترضنا أن هذه التقنيات، هى التقنيات الحالية، وأن تكاليف الإنتاج، هى تكاليف الوقت الحالى، سنحتاج إلى إنفاق أكثر من 40 مليار دولار أمريكى فى إمدادات المياه غير التقليدية بحلول عام 2050، ويرتفع إلى 110 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2100. [28]

هناك مفاضلات بين زيادة الإمدادات وبين إزالة الكربون، من اقتصادات المنطقة. ويعد توفير المياه للمزارع والصناعات والأسر عملاً يستهلك طاقة مكثفة للغاية. ويستهلك الضخ للرى والصرف حوالى 6٪ من إجمالى الكهرباء والديزل فى شمال إفريقيا. وفى المتوسط، تتطلب المياه المحلاة، التى يتم توفيرها للمستخدمين المنزليين، طاقة أكثر بـ 23 مرة، من تلك المطلوبة لسحب ومعالجة المياه السطحية؛ وتكلف من أربع إلى خمس مرات أكثر من المياه العذبة المعالجة. [29] وما لم يتم دمج إعادة تدوير المياه فى أنظمة إمدادات المياه، ويصبح استخدام الطاقة المتجددة، هو السائد فى تحلية المياه؛ فإن زيادة إمدادات المياه بالوقود الأحفورى قد تجعل من الصعب على الاقتصادات الوصول إلى أهداف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المعبر عنها في اتفاقية باريس.

* **فرص:**

1 - **الحد من الطلب على المياه ومن الاعتماد على قطاعات الغذاء والطاقة، بما يساعد على التخفيف من ندرة المياه:**

يجب أن يكون الحد من الاعتماد على المياه والطلب فى قطاعى الغذاء والطاقة، هو الهدف الشامل لسياسات المياه والطاقة الغذائية فى منطقة شمال إفريقيا، التى تعانى من نقص المياه. فعندما تصبح المنطقة أكثر جفافا، وتتعرض لارتفاع

28 Burchi, 2012.

29 Bazilian, M., H. Rogner, M. Howells, S. Hermann, D. Arent, et al. 2011. "Considering the Energy, Water and Food Nexus: Towards an Integrated Modelling Approach." Energy Policy 39 (12): 7896–906.

درجات الحرارة؛ فإن السياسات، التى تقلل من اعتماد الاقتصاد على المياه وذات تأثير أقل على المناخ، ضرورية للتنمية والاستقرار. وللوصول إلى هذا الهدف الشامل، يمكن تطوير وتنفيذ استراتيجيات متعددة لزيادة إمدادات المياه غير التقليدية وتحويل أنظمة الطاقة.

تلعب أنظمة الزراعة وإنتاج الغذاء دورًا رئيسيًا فى تقييم المياه واستخدامها بشكل أكثر إنتاجية. وتشمل بعض هذه التدابير: مراقبة الاستخدام، وتحديث أنظمة الرى، وزيادة إنتاجية المياه فى المزرعة، وتقليل الفاقد فى سلاسل الإمداد الغذائى. يعد استخدام بيانات الأقمار الصناعية؛ للعثور على مناطق الأرض، التى لا يؤدى فيها استخدام المياه إلى الإنتاج الزراعى الأمثل، طريقة لتقييم المياه، ويمكن استخدامها لتحسين قرارات الزراعة أو لتغيير تقنيات الرى. تحديث أنظمة الرى، هو إجراء آخر مهم، كما يتضح من النسبة المنخفضة بين المياه المطلوبة والمياه المسحوبة فى العديد من اقتصادات المنطقة؛ ومن الخسائر الكبيرة خلال التسرب والتبخر. هناك طريقة أخرى لتقييم المياه عن طريق زيادة إنتاجية المياه في المزرعة، مثل: زيادة مهارات المزارعين فى إدارة توقيت الرى، والاستثمار فى تقنيات توصيل دقيقة، مثل: الري بالتنقيط أو الرى الفقاعى. [30] إن التخلص من تقنيات التبريد المعتمدة على المياه الكثيفة؛ لتوليد الطاقة الحرارية، وتحسين الكفاءة، يمكن أن يقللان من احتياجات المياه لتوليد الكهرباء. ومن المرجح أن يتم التخلص التدريجى من محطات توليد الطاقة، التى تستخدم تقنيات التبريد ذات الاستخدام الواحد، والاستعاضة عنها بتقنيات إعادة تدوير أقل لمياه البحر، أو التبريد الجاف.

2 - **الانتقال إلى الطاقات المتجددة يمكن أن يقلل من ندرة المياه:**

يساهم الاتجاه، نحو اعتماد الطاقة المتجددة، فى الحد من استخدام المياه، فى قطاع الطاقة. على الرغم من مدى الاعتماد المتنوع لتكنولوجيات الطاقة المتجددة المختلفة، فقد أظهرت الدراسات الشاملة من "وكالة الطاقة الدولية" إمكانية اعتماد

30 Falkenmark, M., A. Berntell, A. Jägerskog, J. Lundqvist, M. Matz, and H. Tropp. 2007. “On the Verge of a New Water Scarcity: A Call for Good Governance and Human Ingenuity.” SIWI Policy Brief. Stockholm International Water Institute, Stockholm, Sweden.

المنطقة على الطاقة المتجددة. قد تنمو تقنيات توليد الكهرباء، التى لا تستخدم المياه عشرة أضعاف، بحلول عام 2050، إلى حد كبير؛ نتيجة للتوسع المستمر فى تقنيات الرياح والطاقة الشمسية الضوئية. [31] من المرجح أن تسرع سياسات التخفيف من تغير المناخ، هذا التحول فى الطاقة، اعتمادًا على مستوى الالتزام فى شمال إفريقيا. وتصف الهيئات، التى تم تحديدها على الصعيد الوطنى، إجراءات التخفيف، التى تخطط الاقتصادات للقيام بها؛ لتحقيق أهداف اتفاقية باريس. وأدت عدة اقتصادات فى المنطقة التزامات، غير مشروطة؛ للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى. لم تعرب جمهورية مصر العربية رسمياً عن أى أهداف غير مشروطة، لخفض الانبعاثات، ولكنها قدمت شكلاً من أشكال التخفيف. يشير هذا النقص فى الالتزامات الطوعية إلى أن خفض انبعاثات غازات الدفيئة قد لا يكون قوة دافعة لسياسة الطاقة الإقليمية.

3 - تعزيز أدوات التعاون الداعمة للسياسات التى تتصدى لتحديات الارتباط بين "المياه- الطاقة- الغذاء":

زيادة التعاون بين القطاعات أمر أساسى لمواجهة تحديات الارتباط بين "المياه والطاقة والغذاء". ويضيف التعاون والشراكات، حول المياه والزراعة والطاقة، قيمة إلى الحكومة والتدابير التكنولوجية اللازمة؛ لمواجهة هذه التحديات. تعمل الشراكات الإقليمية، مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والعالمية، على تعزيز التنمية والثقة فى شمال أفريقيا؛ وكذلك الاستفادة من الموارد والمعرفة اللازمة لتطوير حلول مبتكرة وشاملة. توفر المبادرات الإقليمية، مثل: برنامج حوار الترابط فى جامعة الدول العربية، منصات لإرشاد تطوير السياسات؛ لمواجهة تحديات المياه والغذاء والطاقة. وبالمثل، يمكن للشراكات بين المؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل مجموعة التنسيق العربية، تعزيز التنسيق من أجل سياسات أكثر فعالية؛ لربط المياه والطاقة والأغذية فى رابطة.

31 Hejazi, M. I., J. Edmonds, L. Clarke, P. Kyle, E. Davies, V. Chaturvedi, M. Wise, P. Patel, J. Eom, and K. Calvin. 2014."Integrated Assessment of Global Water Scarcity over the 21st Century under Multiple Climate Change Mitigation Policies." Hydrology and Earth System Sciences 18: 2859–83. https://doi.org/10.5194/hess-18-2859-2014.

* **التوصيات:**

تظهر النتائج زيادة فى ندرة المياه على مدى العقود المقبلة. ويُظهِر مؤشر ندرة المياه، المقدر لعام 2015 و2050، زيادة فى المنطقة. يلزم اعتماد تدابير طويلة المدى للتعامل مع هذه الندرة الدائمة؛ من حيث ضمان الاستدامة، والتحسينات فى كفاءة استخدام المياه، ولكن لا تزال معظم الاقتصادات تواجه زيادة فى ندرة المياه بين 25٪ و50٪. [32]

1 - **تثمين المياه:**

تتطلب معالجة الترابط بين المياه، والطاقة والغذاء، فى القرن الحادى والعشرين، تقييم المياه. ويعد تقييم المياه أمرا صعبا؛ بسبب الخصائص الفيزيائية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمياه؛ ومع ذلك فهى خطوة ضرورية نحو تحسين إدارة المورد، وتحسين حصيلة المياه. يجب على الحكومات الإبلاغ عن ظروف ندرة المياه باستخدام أدوات، مثل: التخصيص الشفاف للموارد، والتسعير أو التنازل عن حقوق المياه. على الرغم من وجود اعتراف واسع النطاق بأن المياه شحيحة فى شمال أفريقيا، إلا أنه نادراً ما يتم الاعتراف بقيمتها الإنتاجية. تمتلك العديد من الاقتصادات بعضًا من أدنى معدلات إنتاجية المياه فى العالم. ويحدث انخفاض الإنتاجية، عندما لا يتم توصيل المياه بشكل موثوق؛ إلى أن يمكن استخدامها بطريقة أكثر إنتاجية. فإعداد المنطقة لبعض العواقب الحتمية لندرة المياه يعنى الاعتراف بالقيمة الإنتاجية للمياه.

ويمكن أن تقتضى محاولات تقييم المياه أساليب عديدة، مثل: الوسائل الاقتصادية والإدارية. أما على مستوى المستخدمين المحليين فى شمال أفريقيا، لا يدفع المستخدمون المحليون سوى جزء بسيط من تكاليف تقديم الخدمة؛ على الرغم من أن هذا الوضع يسير فى اتجاه عكسى الآن، مع قيام العديد من الاقتصادات بإلغاء دعم المياه. كما يجب زيادة تعريفات المياه بعناية؛ لضمان حصول السكان

32 Verner, Dorte. 2012. Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries: A Case for Adaptation Governance and Leadership in Building Climate Resilience. MENA development report;. Washington, DC: World Bank.

الأكثر فقراً وضعفاً على المياه. أما على مستوى الاستخدام الزراعى، فهناك طرق متعددة لتقييم المياه، واستخدامها بشكل أكثر إنتاجية. وتشمل بعض هذه التدابير: مراقبة الاستخدام، وتحديث أنظمة الرى، وزيادة إنتاجية المياه فى المزرعة، وتقليل الخسائر فى سلاسل الإمداد الغذائى. على سبيل المثال، يمكن استخدام بيانات الأقمار الصناعية؛ للعثور على المناطق التى لا يؤدى فيها استخدام المياه إلى الإنتاج الزراعى الأمثل؛ ويمكن بعد ذلك تحويل هذه المعلومات إلى قرارات زراعية محسنة، أو تغييرات فى تقنيات الرى. يعد تحديث أنظمة الرى إجراءً آخر مهماً؛ كما يتضح من النسبة المنخفضة بين المياه المطلوبة وسحب المياه فى العديد من الاقتصادات، والخسائر الكبيرة من خلال التسرب والتبخر. هناك طريقة أخرى تتمثل فى زيادة إنتاجية المياه فى المزرعة، مثل: زيادة مهارات المزارعين لإدارة توقيت الرى بشكل أفضل، والاستثمار فى تقنيات التوصيل الدقيقة؛ على سبيل المثال: الرى بالتنقيط أو الرى الفقاعى. [33]

يتطلب تحسين طريقة تقييم المياه وإدارتها تعزيز الأطر القانونية. عندما يتعلق الأمر بالمياه، فإن معظم الاقتصادات فى شمال أفريقيا لديها أطر قانونية أقل شمولية من المتوسط العالمى. وهذا يمثل تحديًا وفرصة؛ لأن التشريع يقدم أداة أساسية للإدارة المستدامة لموارد المياه. وقد تتضمن التشريعات الحكومية، لدعم الإدارة المستدامة للمياه، وصف الحد الأقصى من عمليات السحب المسموح بها؛ للحفاظ على كميات المياه (خاصة المياه الجوفية)، وإنشاء تقييمات لأثر عمليات السحب المقترحة، وتنفيذ خطط موارد المياه؛ سعياً إلى تحسين توزيع المياه؛ لتعظيم قيمتها الإنتاجية. ستكون الأطر القانونية القوية ضرورية لضمان تخصيص الموارد بشكل عادل، مع توفير الفرصة لتحقيق مكاسب من الكفاءة.

2 - **<u>زيادة الإمدادات غير التقليدية:</u>**

توفر إمدادات المياه غير التقليدية، بما فى ذلك تحلية المياه وإعادة تدويرها،

33 Kim, S. H., J. Edmonds, J. Lurz, S. J. Smith, and M. Wise. 2006. "The ObjECTS Framework for Integrated Assessment: Hybrid Modeling of Transportation." Energy Journal 2: 51–80.

فرصًا للتخفيف من ندرة المياه؛ خاصةً لاستخدامات المياه ذات القيمة المضافة العالية. فى ظل التحسينات المعتدلة فى الإنتاجية الزراعية وممارسات استخدام الأراضي، ستظل المنطقة بحاجة إلى زيادة الإمدادات، بنسبة 35٪ بحلول عام 2030، وبنسبة 60٪ بحلول عام 2050، من المستويات الحالية. فيما يتعلق بأحجام المياه، هذا يعنى أنه من المتوقع أن تصل المنطقة إلى إمدادات إضافية تبلغ حوالي 12 مليون متر مكعب فى اليوم بحلول عام 2025، و68 مليون متر مكعب فى اليوم بحلول عام 2050، وحاليا 34 مليون متر مكعب فى اليوم.

إن التقنيات المتقدمة لإعادة تدوير مياه الصرف الصحى وتحلية المياه، هى بدائل قابلة للتطبيق لزيادة الإمدادات، وخاصة للمراكز الحضرية المتنامية ومناطق الرى المجاورة. [34] يتم تنفيذ تدابير كفاءة معتدلة من جانب الطلب فقط. فى ظل سيناريو أعلى كفاءة، ستكون المستويات المتوقعة من العرض أقل، إلى حد ما، نظرًا للآثار بعيدة المدى لإجراءات إدارة الطلب وعمليات إعادة تخصيص المياه. سيكون دمج إعادة تدوير المياه في محفظة إمدادات المياه، هو المفتاح لتلبية الطلبات المتزايدة وتحقيق الأمن المائى. يتم تصريف حوالى 80٪ من مياه الصرف الصحي بالمنطقة، فى البيئة، دون إعادة استخدامها.

فى الوقت الحاضر، يتم إعادة تدوير بعض المياه العادمة المعالجة فى النظم الزراعية أو يتم حقنها فى طبقات المياه الجوفية الساحلية، خاصة لمنع تسرب المياه المالحة. تُظهِر التجارب الإيجابية فى المنطقة، على سبيل المثال: فى تونس، أنه يمكن إعادة تدوير مياه الصرف الصحى بأمان لاستخدامها فى الرى و"إعادة تغذية طبقات المياه الجوفية المدارة". عندما تتم معالجة مياه الصرف الصحى بالفعل، وفقًا لمعايير عالية، أو حيث يتم التخطيط للاستثمارات فى معالجة مياه الصرف الصحى، يجب النظر في إعادة التدوير، كجزء من استراتيجيات متكاملة لإدارة المياه؛ لتلبية الطلب المعروف.

34 Kajenthira, A., A., Siddiqi, and L. D., Anadon. 2012. "A New Case for Promoting Wastewater Reuse in Saudi Arabia: Bringing Energy into the Water Equation." Journal of Environmental Management 102: 184–92.

توفر إعادة تدوير المياه أيضًا فرصاً في "رابطة الطاقة المائية". يمكن تحقيق إعادة تدوير المياه من خلال التقاط وإعادة استخدام المنتجات الثانوية؛ لمعالجة مياه الصرف الصحى. وهذا يساهم فى تخفيف الانبعاثات من قطاع المياه، ويقلل من الطلب الكلى على الطاقة. توفر إعادة تدوير المياه، فى قطاع الطاقة، بديلاً أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية للتحلية باهظة الثمن للمياه أو الاستغلال المفرط للمياه العذبة؛ خاصة عندما تؤخذ التكاليف الكاملة للنضوب في الاعتبار. توفر تحلية المياه إمكانات مائية يمكن الاعتماد عليها، وجعلت التطورات الأخيرة فى تكنولوجيا الأغشية، تحلية المياه بديلاً قابلاً للنمو بشكل متزايد لموارد المياه العذبة التقليدية. ومع ذلك، فإن التأثيرات البيئية للتخلص من المحلول الملحى على النظم البيئية البحرية تقيد بشكل متزايد التوسع فى تحلية المياه. فعندما تتم تحلية مياه البحر، يتم إنتاج منتجات مخلفات المحلول الملحى، ويتم التخلص منها-عادةً- فى المياه البحرية المحيطة. وفى البحار المغلقة والضحلة، يمكن أن تكون هذه الآثار كبيرة ويمكن أن تتجاوز التأثير السلبى على النظم البيئية البحرية لإضعاف عمليات تحلية المياه أيضًا. وتجعل تركيزات الملوحة العالية تحلية المياه أكثر تكلفة؛ فعلى المدى الطويل تحتاج محطات التحلية إلى المزيد من الطاقة لتحلية نفس حجم الماء، بسبب ارتفاع تركيزات الملوحة.

يُعتبر اعتماد مصادر إمدادات المياه غير التقليدية أمرًا صعبًا، خاصة إذا كان عليها أن تحل محل نضوب موارد المياه الجوفية. يعنى نضوب موارد المياه الجوفية أنه تجب تلبية الطلبات التى كانت تتم تلبيتها مسبقاً بالمياه الجوفية، من خلال مصادر إمداد بديلة. تعتبر المياه الجوفية مورداً وفيراً على نطاق واسع فى العديد من أجزاء شمال إفريقيا، وهى مصدر إمداد حاسم فى المناطق الريفية. يعد استبدال الإمدادات البديلة بالمياه الجوفية أمرًا صعبًا، خاصة أن الإمدادات غير التقليدية، مثل؛ تحلية المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحى، تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة لمعالجة المياه ونقلها. ومع نضوب المياه الجوفية وزيادة الإمدادات غير التقليدية تدريجياً، ستواجه الاقتصاديات تحديات تتعلق بتكاليف هذه الخيارات الأكثر شيوعاً لإمدادات المياه.

يتطلب الترويج لإعادة تدوير المياه إدراك التكاليف الحقيقية لاستنزاف موارد المياه العذبة. إذا تم أخذ التكاليف الحقيقية لاستنفاد موارد المياه العذبة فى الاعتبار، فإن دمج إعادة تدوير المياه فى أنظمة الإمداد سيكون له معنى اقتصادى. إن التكاليف الاقتصادية لاستنفاد موارد المياه العذبة، وآثارها ذات الصلة على سبل العيش والنظم الإيكولوجية، لا تُدرج تقليدياً في سياسات الغذاء والطاقة. وهذا يجعل الحالة الاقتصادية لإعادة تدوير المياه أقل إلحاحًا إلى حدٍ ما، ويحفز الاستغلال المفرط.

3 - التقدم نحو توليد كهرباء متجددة وأقل كثافة في استخدام المياه:

تساهم إعادة هيكلة أنظمة الطاقة نحو مصادر الطاقة المتجددة فى استدامة المياه. إن التحول نحو تكنولوجيا تبريد محطات الطاقة الأقل كثافة فى استخدام المياه، والاستثمار فى التقنيات المتجددة منخفضة الكثافة المائية، مثل: تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية والرياح، تقدر تكلفته بنحو ألف مليار دولار، بحلول عام 2050. يلعب الغاز والكتلة الحيوية والخلايا الكهروضوئية الشمسية دوراً مهماً فى تهيئة نظام توليد الكهرباء لتزايد الندرة، والمنافسة على موارد المياه. إن التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة يعنى أيضًا تقليل الطلب على موارد المياه لتوليد الكهرباء، والتحرك نحو قطاع طاقة أقل استهلاكًا للمياه يعتمد أيضًا على الحوافز المتغيرة.

يمكن أن يؤدى رفع السعر ضخ المياه الجوفية إلى تقليل ممارسات الرى غير السليمة. في بعض الحالات، يمكن أن يصل هذا إلى حد التأثير على السياسات الغذائية الوطنية؛ مما يدفع إلى الابتعاد عن سياسات الاكتفاء الذاتى من الغذاء، وتزايد الاعتماد على الأسواق العالمية. يمكن لاستيراد المنتجات الغذائية أن يساهم فى الحد من استهلاك الطاقة والمياه فى القطاع الزراعى؛ طالما أن المزارعين يحصلون على سبل عيش بديلة وفرص للدخل.

إمكانية زيادة كفاءة الطاقة، التى توفر فائدة إضافية، تحتاج إلى دمجها فى تخطيط المياه والطاقة والغذاء، لم يتم استغلالها بعد. والاستثمارات التراكمية بواسطة تكنولوجيا لتوليد الكهرباء، تعد مصدرا مهماً؛ لتلبية الطلب المتوقع بشمال

أفريقيا، فى عام 2050. تقوم العديد من الاقتصادات بالفعل بتطوير برامج لكفاءة الطاقة، بما فى ذلك الابتعاد عن تقنيات تحلية المياه الأكثر استخدامًا للطاقة، مثل: التقطير السريع متعدد المراحل. ويلزم توسيع هذه الجهود وإدماجها فى الاستراتيجيات الوطنية؛ للحد من انبعاثات الكربون واستدامة الموارد. وحتى لو كان، مكلفاً، الانتقال إلى أنظمة طاقة أقل كثافة فى استخدام المياه، فإن مصادر الطاقة المتجددة لاتزال ذات معنى اقتصادى؛ وذلك لأنه عندما يؤخذ فى الاعتبار إتاحة المياه المحلية، وتكاليف البنية التحتية، أى عندما يتم تثمين ندرة المياه، تبدأ تقنيات الطاقة ذات كثافة المياه المنخفضة، فى جعلها اقتصادية. إن التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة منخفضة الكثافة، أمر منطقى من منظور التخفيف من آثار تغير المناخ. سيتعين على الاقتصادات أن تستثمر فى تقنيات منخفضة فى كثافة المياه، مثل: الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، إذا أرادت تحقيق الحد من غازات الاحتباس الحرارى.

المبحث الثانى

عجز المياه والغذاء فى شمال إفريقيا

د./ لارى باساتجوف، د./ لورا تشكونيا

بينما يواجه شمال أفريقيا التهديد المتزايد المتمثل فى انعدام الأمن المائى والغذائى، فمن الضرورى تحليل النطاق الكامل للمشكلة. تبحث مصر حاليًا عن الحلول الأكثر استدامة لهذه التهديدات، بينما تقود المبادرات الإقليمية (مثل أسبوع القاهرة للمياه). لقد أقامت روسيا ومصر، بالفعل، أساسًا متينًا على مستوى علاقاتهما الثنائية، من خلال المشروعات الواعدة، مثل: محطة الضبعة النووية. ولن يكون التعاون الثنائى، فى معالجة الأمن الغذائي والمائى خيارًا حصريًا لمصر، ولكنه سيكون مساهمة كبيرة فى حل المشكلات السالف ذكرها. إلى جانب ذلك، بالنسبة للشركات الروسية، فهى فرصة جيدة لعرض منتجاتها وحلولها التكنولوجية للجهات الفاعلة الأخرى فى المنطقة.

* **<u>ندرة المياه فى شمال إفريقيا:</u>**

تعد دول شمال إفريقيا جزءاً من "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، التى تعتبر أكثر مناطق العالم ندرة فى المياه. [35] وهناك كمية من الأمتار المكعبة توضح حجم المشكلة. وتعد الموارد الداخلية للمياه العذبة شحيحة، قياساً لنصيب الفرد منها. ليس هناك بلد من البلدان يصل لسقف 1000 متر مكعب للفرد سنويا (وهو مؤشر الفقر المائى عالمياً) ناهيك عن أن المتوسط العالمى لهذا المؤشر يقارب ستة آلاف متر مكعب من المياه للفرد سنوياً. إلى جانب ذلك، فإن كمية المياه العذبة المتاحة للفرد، فى انخفاض مستمر؛ بسبب النمو السكانى والنمو

35 Zafar S. Water Scarcity in MENA // EcoMENA. 13.02.2020. URL: https://www.ecomena.org/water-scarcity-in-mena/

الاقتصادى وتغير المناخ [36]؛ مما يشير إلى أن هذه الدول، إذا بقى الحال على ما هو عليه، معرضة لمواجهة خطر الندرة المتفاقمة للمياه. ومع ذلك، فإن ندرة المياه، فى حد ذاتها، لا تعكس المدى الكامل لانعدام الأمن المائى فى شمال إفريقيا. فى الواقع، هناك بعض البلدان التى تعانى من ندرة المياه فى العالم، والتى حققت كفاءة أكثر فى إدارة المياه. وتراقب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والنظافة الصحية، وتقوم -على وجه التحديد- بتجميع المعلومات حول التغير فى كفاءة استخدام المياه بمرور الوقت (مؤشر هدف التنمية المستدامة 6.4.1)، ومستوى الإجهاد المائى (المؤشر رقم 6.4.2)، وكلاهما بمثابة توضيح شفاف للأهمية الكبيرة التى يجب إيلائها للقضايا المتعلقة بالمياه حاليًا.

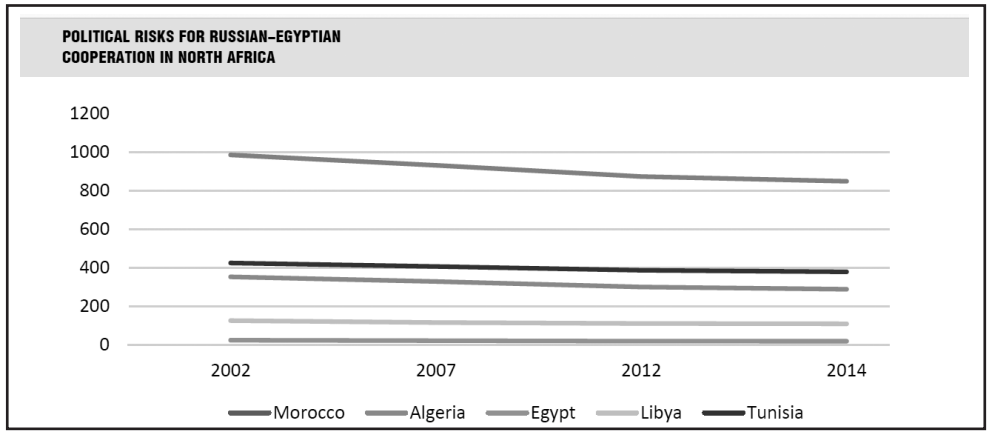

الشكل 1 : موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة للفرد فى المغرب – الجزائر – مصر – ليبيا - تونس من عام 2002 إلى عام 2014 (متر مكعب)

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

URL: https://data.worldbank.org/indicator/ER.H2O. INTR. PC?end=2014&locations=EG-SD-MA-TN-DZ-1W-LY&most_ recent_year_ desc=true&start=2000&view=chart

36 Beyond scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa // World Bank. 2018. URL: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/27659/9781464811449. pdf?sequence=14&isAllowed=y

والإجهاد المائى، هو نسبة سحب المياه العذبة إلى موارد المياه العذبة المتاحة. وأظهر هذا المؤشر، فى المغرب فقط، درجة معينة من الاستدامة، بنسبة 50,8 بالمائة (وهو لا يزال مؤشرًا خطيرًا). أما بالنسبة لدول أخرى، فإن نسبة الإجهاد المائى تزيد عن مائة بالمائة، مما يعنى أن هذه البلدان تعتمد على موارد المياه الخارجية، أو التحلية، أو طرق أخرى غير تقليدية لاستخراج المياه. وفى الواقع، فإن ثلثي إمدادات المياه فى المنطقة العربية نابعة من خارج المنطقة.

Figure 2. Water Stress in North Africa in 2017 (per cent)

Algeria	Egypt	Libya	Morocco	Sudan	Tunisia
137,9	117,3	817,3	50,8	118,6	121,1

الشكل 2 : الإجهاد المائي في شمال إفريقيا في عام 2017 (نسبة مئوية) الجزائر – مصر - ليبيا – المغرب – السودان – تونس.

المصدر: موقع منظمة الأغذية والزراعة

https://public.tableau.com/shared/5QM5SFXT7?:display_count=y&:origin=viz_share_link&:embed=y&:showVizHome=no

تجدر أيضًا الإشارة إلى أن غالبية سحب المياه مرتبط بالزراعة. وهذا من الدلائل على الارتباط الطبيعى بين المشكلات المتعلقة بالمياه والغذاء. إلى جانب ذلك، فإن قضايا المياه والطاقة مترابطة أيضًا؛ حيث تتطلب تحلية المياه استخدام الطاقة، فى حين أن التصديع المائى، أو التكسير الهيدروليكى وغيره من الأنشطة المرتبطة بالنفط، كثيفة الاستخدام للمياه.[37] لذلك، فإن أى نهج لمعالجة ندرة المياه يجب ألا يهمل الغذاء والطاقة؛ وهذا هو السبب فى أن الترابط بين الماء والغذاء والطاقة، جزء لا يتجزأ من حل شامل ومستدام.

37 Sleet P. Water Protests in Algeria Are Giving Cause for Concern about its Long-Term Stability // Future Directions International. 01.05.2019. URL: http://www.futuredirections.org.au/publication/water-protests-in-algeria-are-giving-causefor- concern-about-its-long-term-stability/

بالنظر إلى مستويات الإجهاد المائى في شمال إفريقيا، قد تستفيد هذه البلدان بشكل أكبر من المياه الجوفية، التى يأتى استخراجها بتكلفة مالية وبيئية كبيرة. فى الواقع، هناك الكثير من طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، التى تشترك فيها دول شمال إفريقيا مع بعضها البعض ومع جيرانها فى جنوب الصحراء.

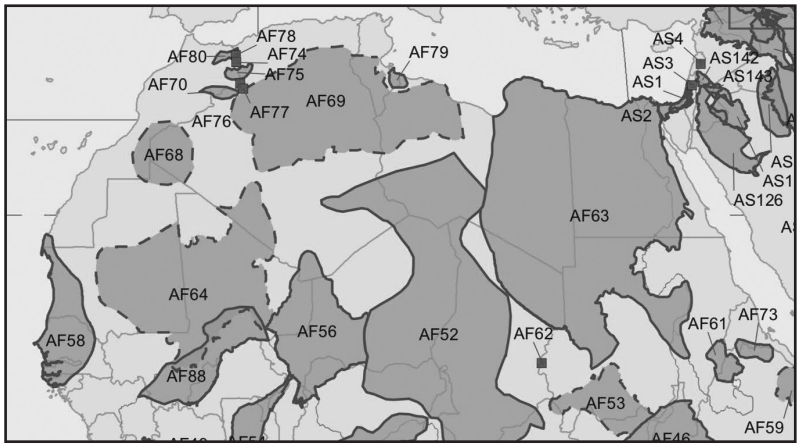

الشكل 3 : طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في شمال أفريقيا

المصدر: المركز الدولي لتقييم موارد المياه الجوفية.

https://www.un-igrac.org/sites/default/files/resources/files/TBAmap_2015.pdf

يفترض الدكتور حازم الناصر، فى تقريره: "العواقب السياسية والاقتصادية لاستنفاد المياه الجوفية فى المنطقة العربية"، أنه فى حالة إذا ما بقى الحال على ما هو عليه، حيث لا تسعى الدول جاهدة للحفاظ على المياه الجوفية كمخزون استراتيجى، فإن هذه المياه سوف تكون إما مستنفدة أو متملحة. سيؤثر هذان السيناريوهان على الشعوب والاقتصادات، حيث إن 71 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى المنطقة العربية (بما فى ذلك شمال إفريقيا) مهددة بندرة المياه. [38]

38 Dr. El-Naser, Hazim. The Political and Economic Consequences of Groundwater Depletion in the Arab Region // Middle East Water Forum. 08.07.2019. URL: https://www.mewf.de/social-post/the-political-and-economic-consequences-ofgroundwater-depletion-in-the-arab-region-by-dr-hazim-el-naser

على سبيل المثال، تعتمد الأجزاء الجنوبية والوسطى من الجزائر، بشكل كبير، على المياه الجوفية، وهى مستغلة بشكل مفرط؛ حيث يتجاوز السحب معدل إعادة التخزين؛ مما يتسبب فى تلوثها وتملحها. [39]

أما المياه السطحية، فهى بالفعل موضوع متنازع عليه فى الأجندة الإقليمية. لم يحظَ بناء "سد النهضة الإثيوبى الكبير" بدعم مصر؛ لأن هذا المشروع سيؤدى إلى زيادة عجز المياه العذبة فى الجمهورية؛ لذلك تم اطلاق عدة جولات من المفاوضات، إلا أن إثيوبيا رفضت التوقيع على اتفاقية سد النهضة، في أواخر فبراير 2020. إن وجود خطر محتمل على الأمن المائى دفع مصر إلى تحديث إطارها القانونى، واتخاذ خطوات لمعالجة ندرة المياه. كما قامت بتنفيذ الخطة الوطنية للموارد المائية، فى عام 2017؛ للتخفيف من خسائر المياه العذبة المحتملة. من المهم أيضًا الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل، التى من شأنها أن تؤدى إلى تفاقم المشكلات الحالية، مثل: تغير المناخ والنمو السكانى. والطلب المتزايد على المياه؛ سيؤدى إلى مزيد من الضغط على الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية؛ لإيجاد حلول مستدامة لندرة المياه. [40]

وبالتالى لا ينبغى إهمال القضايا المتعلقة بالمياه؛ لأنها تؤثر بشكل مباشر على رفاهية الشعوب. ويتسبب نقص المياه، بالفعل، فى إحداث اضطرابات اجتماعية فى شمال إفريقيا. وتمت مثل هذه الاحتجاجات، بالفعل، على سبيل المثال: فى الجزائر ومصر والسودان. وبدون تغييرات كبيرة، سيؤدى نقص المياه إلى مزيد من عدم الاستقرار فى المنطقة، التى تعتمد بشكل كبير على الأمطار النادرة والمصادر الخارجية. إلى جانب ذلك، من المهم الاعتراف بأن القضايا المتعلقة بالمياه تزداد سوءاً؛ بسبب النزاعات الداخلية المستمرة والحروب الأهلية. فقد أدت الحرب فى ليبيا والصراع المستمر في دارفور بالسودان؛ إلى تفاقم مشاكل

39 Sleet P. Water Protests in Algeria Are Giving Cause for Concern about its Long-Term Stability // Future Directions International. 01.05.2019. URL: http://www.futuredirections.org.au/publication/water-protests-in-algeria-are-giving-causefor-concern-about-its-long-term-stability/

40 Egypt's National Water Resources Plan // FAOLEX Database. 01.01.2017. URL: http://www.fao.org/faolex/results/details/ru/c/LEX-FAOC147082/

المياه، حيث يصل الناس فى هذه المناطق، بصعوبة أكثر، لمياه الشرب والصرف الصحي؛ مما قد يتسبب بدوره فى الإصابة بالأمراض التى تنتقل عن طريق المياه.

لذلك، تشكل قضايا ندرة المياه تهديدًا كبيرًا للاستقرار فى المنطقة؛ قد تؤدى المخاطر البيئية والاضطرابات السياسية إلى تفاقم التحديات القائمة بالفعل. ومع هذا، فهى أيضًا فرصة لدول شمال إفريقيا لمعالجة هذه القضايا، وتطوير المبادرات الوطنية والإقليمية، والتعاون مع الفاعلين الدوليين.

* **الأمن الغذائى فى شمال إفريقيا:**

وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، فإن منطقة شمال إفريقيا تكافح من أجل تحقيق الهدف الثانى للتنمية المستدامة: القضاء على الجوع، بحلول عام 2030. وفى يومنا هذا، هناك ما يقرب من 820 مليون شخص، على مستوى العالم، ليس لديهم ما يكفى من الطعام لتناوله. ويعيش 17 مليوناً منهم فى شمال إفريقيا؛ أى: ما يعادل 2,07 بالمائة من العدد الإجمالى.

إن تحليل حجم المشكلة، وإيجاد الحلول الممكنة، ليس بالأمر السهل. على الرغم من عدم وجود أداة واحدة يمكنها توفير تقييم شامل لمستوى الأمن الغذائى فى دولة ما، إلا أن هناك العديد من الأدوات، التي يمكن استخدامها بالتوازى مع بعضها البعض، للمساعدة فى تقييم الأبعاد العديدة للأمن الغذائى والتغذية. اثنان من المؤشرات، التى غالباً ما تشير إليها منظمة الأغذية والزراعة، هما: مؤشر انتشار نقص التغذية (PoU)، ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائى (FIES-SM). الأول (PoU) يستخدم لقياس التقدم المحرز نحو هدف التنمية المستدامة 2.1، وهو "القضاء على الجوع، وضمان حصول الجميع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذى طوال العام". وهذا المؤشر، فى جوهره، يقيس النسبة المئوية للسكان الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائى.

من ناحية أخرى، فإن مؤشر (FIES-SM)، هو عبارة عن مسح لثمانية أسئلة، تمت صياغتها بعناية، وتشكل الأساس لأنواع مختلفة من المسوح السكانية. تدور

الأسئلة حول ما يسمى "السلوكيات المتعلقة بالغذاء المبلغ عنها ذاتيًا"، بما فى ذلك أسئلة حول عدد المرات التى ينفد فيها الطعام منهم فى المنزل، أو يضطرون إلى تخطى وجبة؛ ضمن أمور أخرى. توفر الإجابات على هذه الأسئلة نظرة أعمق على مستوى انعدام الأمن الغذائى فى بلد أو مجتمع ما. إذا نظرنا إلى مؤشر (PoU) فى شمال إفريقيا، فإن المتوسط الإقليمى كان حوالى 7 فى المائة، فى عام 2018. هذا هو أدنى مستوى، بالمقارنة بجميع المناطق الأفريقية الأخرى؛ حيث بلغ متوسط النتيجة للقارة 19,9 بالمائة. [41]

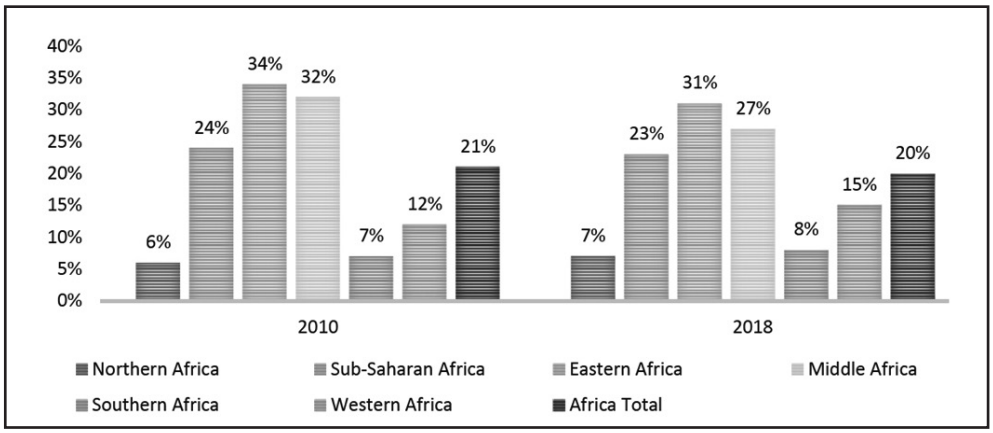

الشكل 4 : مقارنة بين PoU في أفريقيا في عامي 2010 و 2018 (النسبة المئوية للسكان)

المصدر: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة

http://www.fao.org/state-of-food-security-nutrition

على الرغم من أن شمال إفريقيا تُظهر، على ما يبدو، نتائج واعدة أكثر من بقية القارة، إلا أن مؤشراتها لا تزال أعلى مما هي عليه فى كل من أمريكا اللاتينية (5,7 بالمائة)، وآسيا الوسطى (5,7 بالمائة). بالإضافة إلى ذلك، تُظهر مقارنة الشكل 1 والشكل 2 أنه على الرغم من أن رقم 7 بالمائة من سكان شمال إفريقيا "فى فئة المخاطر" يعد متواضعاً، إلا أن هؤلاء لا يزالون يشكلون 70 مليون شخص.

41 The state of food security and nutrition in the world // FAO. 2019. URL: http://www.fao.org/state-of-food-security-nutrition/en/

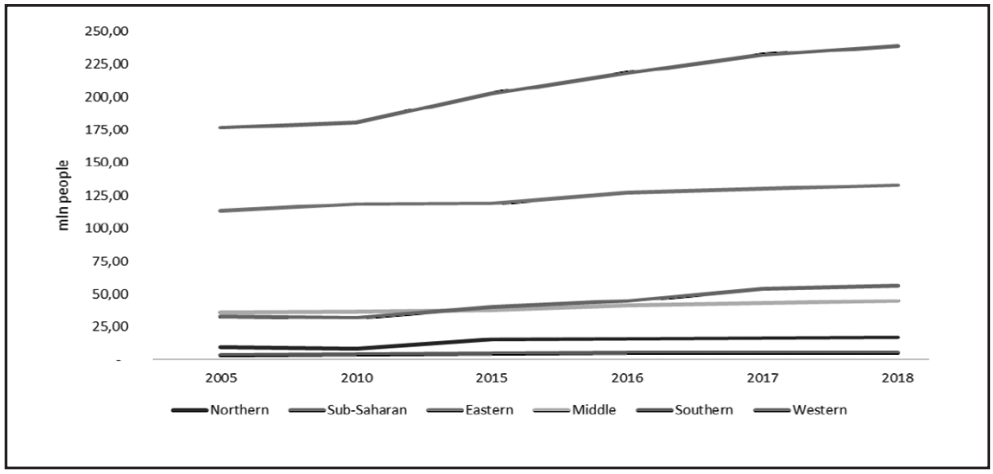

الشكل 5 : الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا من 2005 إلى 2018 (مليون شخص)

المصدر: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة

http://www.fao.org/state-of-food-security-nutrition

إن إلقاء نظرة فاحصة على البيانات يكشف عن صورة أكثر تعقيدًا، من حيث الهيكل الجغرافى غير المتناسب إلى حد ما للجوع فى المنطقة ذاتها. إن قرابة نصف سكان شمال أفريقيا، الذين يعانون من نقص التغذية فى السودان (8,2 مليون شخص ،من عدد سكانها الـ41,8 مليون نسمة)، فهذا يمثل نسبة مفزعة تبلغ 20 بالمائة من السكان. كما أن مصر بها حوالى ربع حالات نقص التغذية فى المنطقة (4,4 مليون، من أصل عدد سكانها البالغ 98,4 مليون نسمة). أما فى الجزائر، فيبلغ (1,6 مليون من أصل 42,2 مليون مواطن)، وفى المغرب (1,2 مليون من 36 مليون)، وفى تونس (0,5 مليون من 11,6 مليون). [42] هناك عدة أسباب للتوزيع غير المتكافئ، أبرزها: الصدمات الاقتصادية، والصراعات، والاضطرابات الإقليمية، فضلاً عن التغير المناخى.

أما العلاقة بين الصراعات والأمن الغذائي، فقد أقامت المنظمات الدولية صلة واضحة بين زيادة عدد النزاعات المسلحة في شمال إفريقيا وبين تدهور الأمن الغذائي. فقد أدت الحرب الأهلية الليبية الحالية، والأزمات السياسية السودانية،

42 FAO Stat. URL: http://www.fao.org/faostat/en (no data available for Libya).

فضلاً عن عدم الاستقرار الإقليمى بشكل عام؛ إلى إعاقة التقدم. فى ورقة بعنوان: "أزمات الغذاء وعدم الاستقرار السياسى فى شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، تمكن المؤلفون من إثبات أن "أسعار المواد الغذائية، هى الشرط المعجل بالاضطرابات الاجتماعية"؛ بل وذهبوا إلى القول بأن "تحديد أسعار مواد غذاء عالمية معينة ينذر بالاضطراب". تدعم هذه الفكرة حقيقة أنه، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، لم يرتفع نقص التغذية فى البلدان التى لم تتأثر بالصراعات. ويخلق هذا المفهوم حلقة مفرغة من انعدام الأمن الغذائى، مما يمهد الطريق للصراع والتدخلات العسكرية المختلفة، التى تؤدى بعد ذلك إلى مزيد من التدهور فى الأمن الغذائى.

ومع ذلك، هناك آفاق لشمال إفريقيا تمكنها من كسر هذه الحلقة. فتقرير منظمة الأغذية والزراعة الإقليمى للشرق الأدنى وشمال إفريقيا لعام 2018، حول الأمن الغذائى والتغذية، يشير إلى أن "التحسن فى الجوع والأمن الغذائى والتغذية مرتبط بشكل إيجابى بدرجة التحول الريفى." وهذا يستلزم تعزيز الإنتاجية الزراعية، ومحاربة الفقر فى الريف، وإصلاح البنية التحتية، والخدمات الريفية. ومع ذلك، لم تفعل حكومات شمال إفريقيا ما يكفى لتسهيل مثل هذا التحول؛ حيث ركزت بدلاً من ذلك على توافر الأغذية الأساسية. وقد أدت هذه السياسات بشكل كبير إلى الحد من مستويات نقص التغذية، ولكنها فشلت فى خفض مستويات سوء التغذية لدى السكان المحليين، وتعزيز التحول الزراعي والريفى.

* **مخطط المغرب الأخضر: مثال على استراتيجية زراعية ناجحة:**

على الرغم من إلحاح قضايا ندرة المياه والغذاء، إلا أن بلدان شمال إفريقيا تسعى جاهدة لتحسين الوضع الحالى. يهدف المغرب إلى أن يكون فى طليعة مناقشات الأمن الغذائى والمناخ فى إفريقيا. فقد استضافت الدولة العديد من الفعاليات الدولية، التى أكدت على أهمية الأجندة الزراعية والمناخية. على سبيل المثال، فى عام 2016، استضاف المغرب مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، الذى تم خلاله إطلاق" مبادرة تكييف الزراعة الأفريقية". [43] إلى جانب ذلك،

43 How is Morocco Contributing to Achieve Food Security in Africa? // The North Africa Post. 17.05.2017. URL: http://northafricapost.com/17889-morocco-contributing-achieve-

تفوقت المملكة فى إنتاج الأسمدة. كما وقعت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات المغربية عدة صفقات مع دول أفريقية. وسيتم إطلاق مصنع كيماويات فى إثيوبيا فى 2023/2024، بينما سيتم إنشاء مصنع للأمونيا فى نيجيريا.

نجح المغرب كذلك فى تنفيذ "مخطط المغرب الأخضر (PMV)"، الذى يهدف إلى استخدام الزراعة: كمحفز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. منذ عام تنفيذ المخطط فى 2008، بلغ متوسط نمو الإنتاج الزراعى 7 بالمائة؛ مما أدى إلى زيادة الإنتاجية والاستثمارات. [44] على الرغم من نجاحه فى توفير فرص عمل لـ 11 بالمائة من السكان، لم يعالج "مخطط المغرب" الاعتماد فى الرى على مياه الأمطار. ومع ذلك، اتخذ المغرب نهجاً شاملاً لهذه المشكلة، من خلال إدراج البرنامج الوطنى لتوفير مياه الرى (PNEEI) عام 2009. وبينما حقق المغرب أهدافه، حصل على دعم تقنى ومالى من المؤسسات الدولية، مثل: البنك الدولي والبنك الأفريقى للتنمية. وعلى سبيل المثال، أسفر التعاون مع البنك الدولى عن نتائج ملموسة، وتمكن المزيد من المزارعين المحليين من زيادة عدد تقنيات الرى المنفذة. على الرغم من أنه لايزال هناك الكثير من العمل، الذى يتعين القيام به، إلا أن المغرب يمكن أن يجسد أحد الأمثلة على التقدم فى معالجة القضايا المتعلقة بالمياه والغذاء.

* **فرصٌ لروسيا ومصر:**

يتم استكمال خطط تكثيف التعاون بين البلدين بالعوامل التالية: تاريخ من التعاون السياسى، وإطلاق ناجح لمشروعات روسية فى البلاد، ورغبة مصر المتزايدة في قيادة مبادرات تنموية، وتولى الزعامة الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون نموذج التعاون بين روسيا ومصر بمثابة مثال لاستراتيجيات التعاون الروسى المستقبلية فى مجال الأمن المائى والغذائى مع دول أخرى فى المنطقة.

food-security-africa.html

44 Vartanyan A.M. Morocco: growing ambitions for regional leadership in food security and climate (Rus.) // The Institute of the Middle East. 04.11.2019. URL: http://www.iimes.ru/?p=62856

1- **التحلية النووية للمياه:**

يتيح إنشاء محطة الضبعة النووية فرصاً لتوسيع قدرات تحلية المياه فى مصر بمقدار 170 ألف متر مكعب/اليوم، حيث من المخطط دمج مرافق تحلية المياه في المحطة. تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحلية النووية خيارًا قابلاً للتطبيق؛ نظرًا لأنها تلبى جميع المتطلبات والتقييمات. فى الواقع، تشاركROSATOM بنشاط فى الفعاليات الإقليمية، فى هذا الصدد. على سبيل المثال، خلال المنتدى العربى الخامس حول آفاق توليد الكهرباء وإزالة ملوحة مياه البحر بالطاقة النووية. ومع ذلك، لا ينبغى أن تكون التحلية النووية للمياه، هى السبيل الوحيد للتعاون فى مجال الأمن المائى.

2 - **معالجة مياه الصرف الصحى**

تتمتع روسيا بخبرة فى تنفيذ تقنيات معالجة مياه الصرف الصحى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على سبيل المثال، تعمل مجموعةECOS بنجاح باستخدام تقنيتها فى المملكة العربية السعودية، حيث يمكن استخدام المياه المعالجة فى الرى. وكان أول مشروع بين القطاعين العام والخاص فى مصر، هو بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالقاهرة الجديدة. ويمكن للشركات الروسية أن تشارك فى معالجة مياه الصرف الصحى، من خلال إنشاء محطاتها فى مصر.

3 - **التعاون الزراعى:**

بالنسبة للزراعة والأمن الغذائي، تقدم الشراكة الروسية المصرية العديد من الفرص المفيدة للطرفين.

أ- تعد مصر مستوردًا أساسيًا للمنتجات الزراعية الروسية، وخاصة الحبوب، وهى أكبر مستورد للقمح فى العالم. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر نمو التجارة البينية فى المستقبل، مع زيادة صادرات المنتجات الحيوانية. كما أن هناك آفاقاً أخرى مثيرة للاهتمام، يمكن أن تتمثل فى إنشاء مشاريع زراعية مشتركة، كما

رأينا بالفعل فى مثال EFKO الروسية والشركة المصرية المتحدة لتصنيع الزيوت فى سوق الشحوم والزيوت.

ب- يمكن أن تصبح المنطقة الصناعية الروسية فى مصر منصة فريدة لتوسيع الأعمال الروسية، ليس فقط فى مصر، ولكن في الأسواق الأوسع للقارة الأفريقية بأكملها والشرق الأوسط. وسيتم توطين الشركات الروسية العاملة فى المنطقة فى ظل ظروف مواتية، مع إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات المحدثة. وقد يسهم ذلك فى فتح الباب أمام التطبيق الموسع للتقنيات الزراعية الروسية فى المنطقة، مما يكرس دور روسيا كعملاق زراعي عالمى واعد.

ت- من المتوقع أن تتعزز الفرص الناشئة عن المنطقة الصناعية الروسية الرائدة فى مصر، من خلال حركات التكامل الاقتصادى الأفريقى، ولاسيما منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ونظرًا لأن "أسواق روسيا الخارجية الرئيسية لحبوبها، هى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، فإن اتفاقية التجارة الحرة، وما يترتب عليها من ضوابط تجارية مبسطة، من شأنها تعزيز الصادرات الإقليمية للمنتجات والتقنيات الروسية في إفريقيا.

الفصل الثالث

النزاعات غير المحسومة وتهديدات الأمن الإقليمي العابرة للحدود

المبحث الأول

الصراعات الممتدة وتهديدات الأمن الإقليمى عابرة الحدود فى شمال أفريقيا والمشرق العربى

السفير د/ محمد بدر الدين زايد

بالرغم من تعدد بؤر الصراع الدولى فى العالم، فإنه من الملاحظ أن أكثرها، حدة وتوتراً، لازال يقع فى منطقة الشرق الأوسط، كما أنه بالرغم من تعدد هذه البؤر فى المنطقة ذاتها: فلسطين– سوريا– العراق– اليمن، فإن وتيرة الصراع فى ليبيا تصاعدت مؤخراً، وانتقلت إلى مستوى من الاستقطاب وجذب الانتباه بشكل غير مسبوق. ومن ناحية أخرى، يتواصل عدد من المخاطر فى شمال أفريقيا، وتزداد خطورتها فى ضوء التطورات الليبية، ويأتى على رأسها: الإرهاب، والمخاطر الخاصة بتوظيف الإسلام السياسى، بشكل عام، والهجرة غير المشروعة؛ فضلاً عن تحديات التنمية والفقر. [45] وتعرض هذه الورقة محورين رئيسيين، أولهما: الصراع فى ليبيا، وثانيهما: التهديدات والمخاطر الأخرى، والعلاقة الارتباطية بين المحورين.

أولاً: محور الأزمة الليبية:

تناقش هذه الورقة الأبعاد المختلفة المحيطة بهذه الأزمة؛ حيث تلقى الضوء على مآلاتها، وكيف تعكس (بدرجة كبيرة) حالة المخاطر، التى تهدد شمال أفريقيا، بوجه عام.

1 - السمات الرئيسية للصراع فى ليبيا:

- تشير مراجعة تطور الأزمة الليبية، منذ تدخل حلف الأطلنطى؛ لإسقاط

45 محمد بدرالدين زايد، الصراع فى ليبيا من منظور استراتيجى، الأهرام المصرية 8 يونيو 2020 .

الرئيس القذافى عام 2011، إلى أن كثيراً من التطورات التالية؛ نتجت من هذه المرحلة الأولية؛ فصحيح أنه كانت هناك حالة من الاستياء الواسعة فى أوساط المجتمع الليبى ضد حكم القذافى، ولكن عملية التخلص منه تمت على عجل؛ بتدخل حلف الأطلنطى بقيادة فرنسا بقوات جوية، مع ترك ساحة المعارك البرية لطيف واسع غامض حركته قطر؛ بتسليح عناصر قبلية، وإسلام سياسى، وحتى عناصر معارضة أخرى. وتم ذلك فى ظل ضعف هيكلى للمؤسسات الوطنية الليبية. واستغلت قطر هذا الفراغ السياسى، لإعطاء قوة دفع لميليشيات الإسلام السياسى، التى حاولت بسرعة فرض سيطرتها على المجتمع الليبى، المعروف بسيطرة الطابع القبلى التقليدى. على أن حالة الفوضى والسيولة فى ليبيا، قادت إلى ردود فعل واسعة ومتباينة، بل وأسفرت عن هزيمة تيارات الإسلام السياسى مجتمعة، فى أول انتخابات برلمانية، وهو ما لجأت معه الفصائل المسلحة والميليشيات إلى نهج آخر، وهو الإرهاب والترويع للمجتمع الليبى، وقادته ورموزه؛ ليس –فقط- السياسية بل أيضا الفكرية والاجتماعية؛ ما أدى، فى تفاصيل معقدة، إلى إقالة رئيس الوزراء الليبى على زيدان، فى جلسة غير قانونية للهيئة البرلمانية، وبحضور نواب الإسلام السياسى؛ ومن ثم استكمال سيطرتهم على العاصمة طرابلس، فى ظل غياب دولى ملحوظ .

- ومع تواصل الضغوط الداخلية والخارجية، عقدت جولة جديدة للانتخابات البرلمانية، فى منتصف عام 2014، وشهدت اقبالاً انتخابياً محدوداً، ولكنها أيضا اسفرت عن نتائج مضادة لقوى الاسلام السياسى؛ ما أدى إلى انتقال البرلمان الجديد (مجلس النواب) إلى مدينة طبرق الساحلية، فى أقصى شرق ليبيا البعيدة عن سيطرة الميلشيات؛ وهو ما رفضته قوى الاسلام السياسى والأعضاء المرتبطين بهم. ومع تزايد ضغوط هذه الفصائل، وكثرة اغتيالات ضباط من الجيش والشرطة على أيدى الميليشيات، وظهر المشير خليفة حفتر برسالة محددة؛ لتوحيد الجيش ومواجهة هذه الميلشيات، وحظى بدعم مصرى-إماراتى، تلاه دعم فرنسى وروسى.

- قبل استعراض هذه التطورات كان الاستقطاب السياسى المتزايد فى البلاد، محلا لاتصالات دولية واقليمية، سواء فى اطار الأمم المتحدة، أوفى اطار آلية دول الجوار. وقد تضمنت هذه الاتصالات الكثير من التفاصيل، ليس هذا موضعها. وانتهت هذه التفاعلات بتحرك أممى قاده المبعوث الدولى برناردينو ليون، الذى تسلم عمله، فى خريف عام 2014. وأسفرت هذه الجهود عن عقد مؤتمر دولى، بمدينة الصخيرات المغربية؛ حيث تأسس على صيغة ترتيبات سياسية بين مجلس النواب الليبى وقوى الإسلام السياسى. وقد أدى ذلك إلى انسحاب رئيس المجلس عقيلة صالح من اجراءات التوقيع، ومعه كتلة مهمة من النواب، بينما أيدت مجموعة ثانية من الأعضاء إنشاء حكومة الوفاق الوطنى، التى أطلق عليها تعبير "المعترف بها دوليا"، وهى التى تشكلت من أطراف سياسية متعددة فى البداية، وسنعود الى عرض ما طرأ على ذلك فى موضع لاحق.

- مع تصاعد تحالفات داخلية وخارجية مؤيدة لحفتر؛ تمكن الأخير من السيطرة تدريجياً على كامل المنطقة الشرقية وأغلب المنطقة الجنوبية، من أيدى الميلشيات المسلحة، التى كانت تسيطر بشكل خاص على مدينتى بنغازى ودرنة، وهو ما بدا معه واقع سياسى ودولى جديد محيط بليبيا.

- فى أبريل 2019، أقدمت قوات الجيش الليبى على التحرك تجاه العاصمة طرابلس، حيث أحكمت سيطرتها على عدد من مدن ومواقع المنطقة الغربية، وعلى رأسها مدينة ترهونة الاستراتيجية، التى تحولت إلى مركز لعمليات الجيش الليبى فى المنطقة الغربية. وحاول الجيش الليبى اقتحام طرابلس، دون جدوى، لمدة تزيد عن العام. وعندما ضعفت مقاومة "الوفاق"، لجأ رئيس الحكومة السراج إلى عقد اتفاقية تحالف مع تركيا، مخالفة للقانون من عدة أوجه، تضمنت حق استدعاء تركيا لقوات لمساعدة حكومة الوفاق، وتلاها ترسيم حدود بين الجانبين، تضمنت تجاوزات قانونية أيضاً، ولكنها سمحت لتركيا بنقل أعداد من الميلشيات المتطرفة من الساحة السورية إلى ليبيا، وهو ما سبق لها القيام به فى منتصف 2014؛ وسمح هذا، آنذاك، للقوى المتطرفة، التى قادتها ميليشيا "فجر الإسلام"

الإخوانية، بالسيطرة على مطار طرابلس ومحيطه، وتم ذلك بتمويل قطرى. وقد أدى التدخل التركى السافر الأخير، فى يناير 2020، إلى قلب موازين المعركة؛ واضطرار قوات الجيش الليبى للتراجع إلى مواقعها فى الشرق؛ حيث تتركز تحصينات الطرفين، حاليا، حول مدينة سرت منتصف الساحل الليبى بين إقليمى الشرق والغرب. (46)

- وقد تلى ذلك تطور فى الموقف المصرى، باستضافة القاهرة، فى 6 يونيو 2020، رئيس البرلمان الليبى عقيلة صالح وقائد الجيش خليفة حفتر، وإعلان مبادرة القاهرة للسلام والحوار فى ليبيا. وحظيت المبادرة بقبول دولى مهم، تلاها تحذير الرئيس السيسى بأن "سرت" و"الجفرة" خط أحمر لن تسمح مصر بسقوطهما فى أيدى الميلشيات المتطرفة؛ ليزداد تبلور الصراع فى ليبيا، حيث تشير المعلومات إلى استمرار المعسكرين فى حشد قواتهما لحسم معركة سرت، مع وجود قدر من عدم اليقين، الذى سنعود إليه لاحقاً.

2- مواقف الأطراف:

تحولت الأزمة الليبية إلى حالة استقطاب دولى وإقليمى واضحة، وتبلورت حول محورين للسيطرة على الساحة الليبية: المشروع التركى، الذى يقود قوى وفصائل السلام السياسى حاليا، ومدعما بالتمويل وآلة الدعاية القطرية (47)؛ فى مواجهة محور آخر، يضم مصر واليونان وقبرص وفرنسا، ومدعوماً بالإمارات، و إلى حد ما، دعم سياسى سعودى وبحرينى. وفيما يلى عرض مركز لموقف كل طرف بهذا الصدد:

أ- **المعسكر التركى– حكومة الوفاق الوطنى:**

فى التقدير، ليس دقيقاً النظر إلى هذا المعسكر بوصفه قاصراً على الطرف التركى وحكومة الوفاق الوطنى؛ ذلك أن كل قوى الإسلام السياسى، بكل أطيافها، فى المنطقة، قد اصطفت خلف تركيا، وفى الدفاع عن تدخلها فى ليبيا، وتبرير كل

46 محمد بدرالدين زايد، مصادر التباس وغموض المفاهيم الدولية تجاه الأزمة الليبية ، إندبندنت عربية، 17 يونيو 2020.
47 محمد بدرالدين زايد، التدخل التركى فى ليبيا وإفلاس خطاب سياسى، المصرى اليوم، 1 يونيو2020.

تحركاتها؛ يستوى فى ذلك تنظيمات: كالإخوان المسلمين (بوصفه القوة الرئيسية الداعمة) أو تنظيمات أكثر تشدداً؛ كالقاعدة أو داعش، أو غيرها من الفصائل الليبية الصغيرة المتشددة. ويحظى هذا المعسكر بدعم قطرى كبير، منذ سنوات. وتلعب قطر، بأموالها واستخباراتها معاً، دورا خطيراً بهذا الصدد.

ب- معسكر البرلمان– الجيش الليبى:

يضم هذا المعسكر كذلك عدداً مهماً من القبائل الليبية المعادية للإسلام السياسى، وللتدخل التركى– القطرى فى البلاد. ويحظى هذا المعسكر بدعم مصر والإمارات وفرنسا وروسيا. وفى وقت تردد فيه قيام كل هذه الأطراف بتدعيم وتسليح الجيش الليبى، تروج تركيا وقنوات الإسلام السياسى، وهو ما تبنته الولايات المتحدة مؤخرا، وجود مرتزقة "فاجنر" الروس، وهو ما سيقودنا الى التطورات التالية فى الموقف الأمريكى .

ت- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

لعبت الولايات المتحدة دوراً هامشياً نسبياً فى مرحلة إسقاط القذافى (رئيس ليبيا) لصالح دور فرنسى أكبر. ورغم اغتيال سفير الولايات المتحدة على أيدى أحد التنظيمات المتشددة، فى 2012 ببنغازى، واصلت إدارة أوباما، آنذاك، الاكتفاء بدعم مواقف مبعوثى الأمم المتحدة، والتى كانت فرنسا وايطاليا تلعبان فيه دورا قيادياً بهذا الصدد، خاصة خلال المرحلة التى قادت لاتفاق الصخيرات. وقد واصلت إدارة ترامب هذا الدور، الذى كان أساسه إفساح المجال، بشكل أولى، لفصائل الإسلام السياسى للعب دور فى البداية. ومع تزايد الاستقطاب فى الساحة الليبية، ومع تقدم حفتر فى اتجاه طرابلس، قام الرئيس ترامب بإجراء مكالمة تشجيعية للقائد العسكرى حفتر، ووصف حملته بأنها ضد الميلشيات المسلحة. وقيل، آنذاك، إن هذا تم بدعم وتشجيع مصر والإمارات. وأياً كان الدافع، فإن هذا الاتصال يحمل دلالات واضحة. واستمر ذلك حتى تعثرت حملة حفتر، بتدخل تركيا، التى نجحت فى إبراز التدخل الروسى للحصول على مباركة واشنطن، وهو ما حدث بشكل واضح خلال الشهور الأخيرة. وطرأ على هذا الموقف الأمريكى قدر من التغير المحدود؛ فى اتجاه الانفتاح

على الموقف المصرى. ومع الضغوط الفرنسية، التى سنتناولها فى نقطة تالية، باتجاه دعم التحرك المصرى، ووقف اطلاق النار، وعدم تشجيع مواجهة قد يصعب السيطرة عليها فى سرت، تأكد أن موقف واشنطن تجاه ليبيا يحكمه بالأساس الدور الروسى، وليس دعم تركيا ومشروعها فى ليبيا.

ث- الموقف الروسى:

يشير تحليل الموقف الروسى تجاه تطورات الأزمة الليبية إلى اتباعها سياسة منطقية وواضحة تجاه ليبيا، من خلال دعم الجيش الليبى. وتعتبر روسيا التجربة الليبية دالة على سوء إدارة حلف الأطلنطى للأزمة، والإطاحة بحليف سابق لموسكو؛ دون مراعاة الطبيعة الكاملة للمجتمع الليبى وظروفه، وإدخال أطراف دولية وإقليمية داعمة للإسلام السياسى فى هذه الساحة، وهو ما تناصبه موسكو العداء، وتعتبره خطراً عليها وعلى الأمن الدولى. من هنا، كان الدعم المتوقع للجيش الليبى، بهذا الصدد، وإن كانت موسكو قد نفت صحة وجود مرتزقة روس يدعمون الجيش الليبى، رغم تردد أسر أعداد منهم. وربما يفسر ذلك المقايضات التى خاضتها موسكو وأنقرة؛ والتى أثارت قلقاً ليبياً وإقليمياً ودولياً، من أن تتحول ليبيا الى ساحة صفقات روسية - تركية مشابهة لسوريا. وفى الواقع، تشير الشواهد إلى أن على موسكو الحذر من جر تركيا لها لسيناريو سورى، سيكون أكثر تعقيدا على المدى البعيد، وسيؤدى الى تكريس صورة ذهنية سلبية لها فى المنطقة. كما إنه على موسكو أن تواصل سياسة دعم القوى المدنية فى ليبيا، دون المزيد من استخدام دعم واشنطن وأنقرة وكذلك المشاركة فى الجبهة الدولية والإقليمية العريضة، التى تضم مصر وفرنسا ودول شرقى المتوسط والإمارات؛ لوقف أى تقدم لمشروع الإسلام السياسى. فساحة المقايضة قد تدفع المعسكر الروسى للوقوف مع حفتر، والمعاناة من خسائر؛ بشكل قد لا يكون فى مصلحة موسكو على المدى البعيد.

ج- الموقف المصرى:

يمكن القول أن اعتبارات تأمين الحدود الطويلة لمصر مع ليبيا، والتى تصل إلى أكثر من 1200 كيلومتر، فى مقدمة اهتمامات مصر؛ وخاصة فى ضوء

التهديدات، التى شهدتها مصر بعد إنهاء حكم الإخوان؛ حيث تزايدت العمليات الإرهابية وتهريب الأسلحة من الحدود الليبية الشاسعة. واثبتت التطورات التالية، بعد سيطرة الجيش الليبى على أغلب مناطق شرقى ليبيا، والقبض على عدد من العناصر الإرهابية الخطيرة المصرية وغيرها، التى تورطت فى جرائم ضد الدولة، صحة المخاوف؛ ومن ثم صحة التوجهات المصرية بشأن ليبيا. وقد اضطرت مصر للإلقاء بثقلها مؤخرا، وطرح مبادرتها للسلام، ثم التهديد بأن سرت والجفرة خط أحمر؛ إدراكاً منها لخطورة عودة تهديدات الميلشيات المتطرفة إلى مناطق قريبة من حدودها.

ح- الموقف الفرنسى:

تتزعم فرنسا حالياً حملة مواجهة التدخل التركى لاعتبارات استراتيجية واضحة. وتسعى فرنسا لحماية مصالحها المستقبلية فى ليبيا؛ ولمنع معسكر الإسلام السياسى من السيطرة على دولة تقع فى شمال أفريقيا وفى قلب المتوسط؛ بما يهدد مصالح فرنسية فى المنطقتين. كما تدرك مخاطر الهجرة غير المشروعة. ومن غير المتوقع أن تتراجع باريس عن موقفها المناهض لتركيا فى هذا الصدد .

خ- الموقف الإيطالى:

حكم الموقف الإيطالى، منذ بدايته، اعتبارات رئيسية تدور حول تطلع لنفوذ اقتصادى فى ليبيا، والمخاوف من الهجرة غير المشروعة، والإرهاب من جماعات التطرف المغلف بالدين. ويمكن القول أن ما حققته روما من موقفها هذا يتعلق أكثر بالاعتبارين الأخيرين حتى الآن، بينما ما حاولت بناءه من نفوذ، فى البداية دعما لتمكين الاسلام السياسى وصولاً لصيغة الصخيرات، قد انتهى الى تقليص فرصها فى ليبيا؛ بسبب التدخل التركى، الذى يبدو أنها لم تقدره بشكل جيد، كما أسرفت روما فى السنوات الأخيرة فى هجومها على فرنسا لدعمها الجيش الليبى وحفتر، وتأخرت فى فتح قنوات اتصال مع الأخير. وعموماً كان التنافس السياسى والإعلامى الإيطالى – الفرنسى استنزافاً وهمياً للجانبين، ولصالح الأطراف التى لم تحدث ضجة. وتحاول روما الآن العودة للساحة من خلال تحرك فارغ تجاه

الطرف التركى، واستقواءً بالدور الوسائطى الألمانى، الذى لازال يملك فرصا على قدر من الأهمية بهذا الصدد.

د- الموقف الألمانى – الأوروبى:

استطاعت برلين، من خلال انفتاحها الإيجابى على جميع الأطراف، عقد مؤتمرها فى 19 يناير 2020، لمحاولة العودة للتهدئة، ووقف اطلاق النار. ورغم فشل المؤتمر فى تحقيق أهدافه، إلى حد بعيد، إلا أن توازن الموقف الألمانى يجعل لبرلين وضعية مستمرة، حتى الآن، كوسيط محتمل، فى ظل استمرار حالة الاستقطاب داخل الصراع.

ذ- موقف دول المغرب العربى:

بعد أن كان موقف الجزائر يتسم بالتعقد المستند إلى اعتبار واحد، هو احتواء تيارات العنف السياسى، ومقايضة الوضع فى ليبيا مقابل هذا الموقف العائم المتساهل مع "حكومة الوفاق" والميلشيات، ومواصلة الدعوة للحوار والمصالحة، فقد تطور هذا الموقف مؤخراً باكتشاف الجزائر خطورة سياسات الوفاق التى أدت الى التدخل التركى، وبدأت فى إثارة قضية الشرعية فى ليبيا؛ وهو موقف مرشح للتطور، وسيكون له تأثير مهم على خريطة التوازنات الخارجية للأزمة. ومن ناحية أخرى، كان موقف الجزائر السابق يقترب من موقف المغرب، التى تعتبر اتفاق الصخيرات (حول ليبيا) أحد إنجازاتها الدبلوماسية؛ ومن ثم تواصل التمسك الشكلى بها، دون اعتبار لعدم التنفيذ الفعلى لخارطة الطريق، التى وضعتها العملية السياسية.

أما الموقف التونسى، فقد تحولت المسألة الليبية إلى أحد مكونات الصراع الداخلى بين النهضة وخصومها، بعد أن انحاز راشد الغنوشى زعيم النهضة ورئيس البرلمان التونسى، لموقف تركيا ومشروعها؛ فى اصطفاف متوقع وكاشف لحقيقة توجهات هذا الحزب الإخوانى. وبدت معالم خلاف متزايد بين الغنوشى وبين العديد من القوى السياسية فى البلاد ورئيس الجمهورية قيس سعيد، الذى كان سيميل للحياد فى البداية، ولكن انحياز الغنوشى دفعه لإبداء مواقف مغايرة. ومن

المتوقع أن تستمر المسألة الليبية كأحد محددات الصراع الداخلى فى تونس، الذى قد يتصاعد مع استمرار احتدام الأزمة الليبية.

* **استنتاجات ختامية بشأن الأزمة الليبية:**

تحولت الأزمة الليبية إلى ساحة صراع رئيسية دولية وإقليمية بين مشروعين واضحين، وفقاً للعرض السابق. ومن شأن هذا إطالة أمد الصراع وفرص التسوية، وسيتوقف الكثير على اعتبارين:

أولهما- مصير الحشد بين الطرفين حول سرت والجفرة، وما إذا كان الأمر سيتحول الى حالة ركود طويلة نسبياً، أم سينجح أحد الطرفين فى حسمها.

ثانيهما- الدور المحتمل للقوى القبلية فى ليبيا، فى حالة توسع مصر فى تسليح القبائل، المسلحة بالفعل، ومدى مشاركة هذه القبائل، التى لم تغب أبداً عن المشاركة لدى الطرفين، ولكن لا زال هناك أفق أكبر بهذا الصدد. [48]

ثانياً: أزمات المشرق العربى بين الجمود والتصعيد:

يمكن القول أن الوضع فى الشرق العربى، أو آسيا العربية، قد شهد فى المرحلة الأخيرة تدهوراً ملحوظاً، على صعيد محاولات تسوية الأزمات المتعددة التى تشهدها هذه المنطقة، ما بين التجميد فى بعض الحالات، والتصعيد فى حالات أخرى.

- **اليمن**، تبدَّى عجز السعودية وحلفائها عن فرض إرادتهم، دون حدوث اختراق على صعيد محاولة الطرف الآخر فرض إرادته فى البلاد. وانتهى الأمر بما يشبه التقسيم الفعلى للأراضى اليمنية؛ ما بين قوى الجانبين. والجانب الأول، الحكومة الشرعية، التى تواجه تحديات خطيرة، مع استمرار الحراك الجنوبى تجاه انفصال الجنوب. ومع ذلك، فإنه بالرغم من استمرار تمتعها بالشرعية الدولية فى العالم، فإنها لا تفرض إرادتها بشكلٍ حقيقى؛ حتى على المناطق التى تسيطر

48 محمد بدرالدين زايد، أسئلة ليبيا العديدة ما بين غرابة المشهد الدولى وطبيعة الصراع، إندبندنت عربية، 10 يونيو 2020.

عليها. والجانب الثانى، هو القوى الحوثية، التى تسيطر على أغلب المناطق الشمالية، وتحظى بدعم إيران والفصائل الشيعية المؤيدة لها فى المنطقة: كحزب الله، والحشد الشعبى فى العراق. وهذا تتعامل معه الجهود الدولية؛ للتوصل إلى تسوية، دون ترتيب وضعية قانونية محددة.

- **وفى المشهد السورى**، فإن حالة التجمد نفسها يمكن وضعها، حيث تراجع التقدم السورى، مدعوماً بروسيا وإيران، عن مواصلة استعادة سيطرة النظام على البلاد. ونجحت تركيا، مع ذلك، من خلال التسوية التى أجرتها مع روسيا بشأن إدلب، فى تعزيز تواجدها العسكرى الفعلى؛ الذى يقدر بحوالى 20 ألف جندى تركى فى منطقة إدلب، التى تسيطر عليها تركيا، من جانب، والميليشيات المتطرفة، من جانب آخر. كما لا يمتد النفوذ السورى- الروسى إلى مساحات واسعة من شمال شرق سوريا؛ حيث تتواجد عدة قواعد: أمريكية، وغربية، وتركية. وتواصل الأخيرة عملياتها المتقطعة ضد القوات الكردية.

المحصلة النهائية فى المشهد السورى هو التقسيم الكامل، غالباً، بين حكومة الرئيس بشار الأسد وسيطرتها، بالدعم الخارجى الروسى–الإيرانى وحزب الله، على النسبة الأكبر من مساحة الدولة السورية؛ مع وجود جيبين للطرف الآخر، فى إدلب، وشمال شرقى سوريا؛ وهو ما يمكن وصفه بأنه وجود أو احتلال تركى بالقوات المتطرفة والميليشيات المرتبطة بها- وهو ما يدخل فى حالة التجميد الفعلى للأزمة.

- **وفى الشأن الفلسطينى**، تعد حالة التجميد ذات طبيعة أخرى؛ فمع جمود عملية السلام، سواء فى المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، أومن خلال المبادرة العربية، فإن إسرائيل تواصل، بالدعم الأمريكى القوى، ترسيخ مكانتها الإقليمية، وخاصة بعد الاتفاق الإسرائيلى– الإماراتى الأخير. ومن ثمَّ، يمكن وصف التجميد هنا، بأنه يمتد إلى عملية التسوية، ولكن الوضع الفعلى يتضمن صعوداً ملحوظاً لمكانة إسرائيل، وخصماً من الجانب الفلسطينى.
- **أما بالنسبة للعراق**، فقد تجاوزت، مؤخراً، مرحلة التصعيد إلى محاولات

التهدئة والبحث عن مسارات لتخفيف الاحتقان. ويمكن اختزال الصراع بالعراق، فى عدة أبعاد:

- التنافس الأمريكى–الإيرانى.
- الاستقطاب السنى–الشيعى.
- الصراع بين الإصلاح والفساد.

وعلى الرغم من أن حكومة الكاظمى تعد محاولة لتجاوز هذه الأبعاد، إلا إنه لا تبدو فى الأفق فرصٌ بعدُ لنجاح هذه المحاولات.

- **أما المشهد المعقد فى لبنان**: نجد أن أبعاد الأزمة تدور حول عدة محاور:

- الصراع ضد المشروع الإيرانى والتركى؛ الصراع ضد مشروعات الإسلام السياسى السنى والشيعى معاً؛ وإشكاليات الإصلاح السياسى والتنمية الاقتصادية.

وتشير القراءة الموضوعية إلى أن صعود وتقدم الدور الإسرائيلى وقبوله المتزايد خليجياً، مرتبط بخطورة المشروعين التركى والإيرانى وتهديداتهما، وبتهديدات الإسلام السياسى بشقيه السنى والشيعى. ويصب توظيف الأطراف الدولية، لأيٍ من هذين المشروعين لخدمة مصالح قصيرة الأجل، فى النهاية، لصالح تعظيم نفوذ تركيا وإيران إقليمياً؛ وهو ما تحتاج القوى الكبرى إلى التعامل معه بشكلٍ جدى. [49]

49 أحمد إبراهيم عامر: ليبيا ما وراء اشتباكات طرابلس، السياسة الدولية، عدد 214، أكتوبر 2018 صفحة 218-216.

المبحث الثانى

النزاعات غير المحسومة وتهديدات الأمن الإقليمى العابرة للحدود بشمال إفريقيا

د./ ديمترى تاراسينكو

عند تحليل التهديدات العابرة للحدود فى شمال إفريقيا، من خلال منظور التفاعل بين روسيا ومصر، سيكون النهج الأكثر منطقية، هو التركيز على ثلاثة موضوعات: الصراع الليبى المستمر؛ السودان- ما بعد الأزمة- الهش، وظاهرة "أراض وعرة" فى شمال شبه جزيرة سيناء. بالطبع لا تقتصر مشكلة الأمن فى هذه المنطقة على بؤر الصراع هذه، لكن قضايا الصحراء الغربية، والنزعة الانفصالية لدى البربر والقبائل، وعودة آلاف المقاتلين إلى تونس، وحتى التطرف المحتمل للاحتجاجات فى الجزائر- هى خارج نطاق الأجندة الروسية المصرية. فى الوقت نفسه، هناك عدد من القضايا التى لها تأثير مباشر على الوضع فى مصر والمنطقة ككل، مثل: الأزمة المحيطة بسد النهضة الإثيوبى الكبير، أو الصراع على موارد النفط والغاز فى البحر المتوسط- فهى تمتد رسميًا فيما وراء شمال إفريقيا.

لا تُعرف دول شمال إفريقيا بشبكاتها الواسعة من العلاقات بين الدول، أو الهياكل فوق الوطنية الفعالة، أو التدرجات الداخلية المستقرة. إنها لا تمتلك حتى أساسيات بنية أمنية مستقلة. فى ظل هذه الظروف، تأتى سياسات القوى المهيمنة المحلية الأولية بثمن غال، وتصبح المنطقة أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية. إن وضع سياسة مدروسة جيداً، فيما يتعلق بالأزمات فى شمال إفريقيا، سوف يسمح لروسيا بتعزيز مواقعها فى إفريقيا وغربى آسيا.

وتتناول هذه الورقة التحديات المحلية للعلاقات الروسية - المصرية، والامكانيات المتاحة لهذه العلاقات، والمخاطر التى تتعرض لها، والتوصيات المقترحة بشأنها.

أولا- التحديات المحلية للعلاقات الروسية - المصرية:

يميل أتباع المدرسة الجيو-سياسية إلى استخدام تعبيرات، مثل: "البطن الرخوة" و"الحتمية الجغرافية". على الرغم من الانتقادات الواسعة للخطاب، الذى عفا عليه الزمن لألفريد ماهان Alfred Mahan وهالفورد ماكيندر Halford Mackinder ونيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman، يتفق خبراء الأمن على أن الاستقرار فى الولايات الحدودية له أهمية كبيرة.

إن النطاق الهائل، وقرب الأزمات فى السودان وليبيا، فضلاً عن ضلوع أطراف ثالثة، يزعزع الأمن القومى فى مصر. وعلى وجه الخصوص، فإن تهريب الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود مع ليبيا (1115 كم)، ومع السودان (1276 كم) يُعقِّد المعركة ضد الإرهابيين فى شبه جزيرة سيناء. كما أن خطر عدم الاستقرار، الذى يلوح فى مثلث مصر وليبيا والسودان، يجبر القيادة المصرية على البحث عن صيغة للتدخل، بشكل مقبول، في شؤون جيرانها، وكلاهما يتأرجح على شفا الانهيار. تجدر الإشارة إلى أن ضمان الأمن، هو عنصر أساسى فى المسيرة السياسية للرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نضع فى اعتبارنا حقيقة أن التدخل العدوانى فى شؤون جيرانها لا يتناسب حقًا مع السياسة الحذرة، وغير التوسعية، التى تنتهجها القاهرة، والتى وضعت الكثير على المحك؛ لزيادة الاستثمارات الأجنبية. [50] نتيجة لذلك، تضطر القاهرة إلى حصر دعمها لخليفة حفتر فى ليبيا فى تقديم المشورة لـ "الجيش الوطنى الليبى"، والترويج لمصالح برلمان طبرق فى المحافل الدولية.

فى عهد الرئيس السودانى عمر البشير (1993-2019)، غالباً ما تزامنت المشكلات داخل السودان، مع الاهتمام المتجدد بمثلث حلايب، والمناورات العسكرية، وظهور معسكرات الإخوان المسلمين بالقرب من الحدود مع مصر. أتاح تغيير السلطة فى السودان للجانب المصرى الفرصة لتكوين أسلوب عمل جديد

50 Egypt's Sisi Appeals for Foreign Investment // Al Arabiya News. 13.04.2015. URL: http://english.alarabiya.net/en/business/economy/2015/03/13/Sisi-appeals-to-world-for-more-investment.html

بشأن هذه القضايا. من خلال فهمها وتقبلها لمخاوف القاهرة الطبيعية بشأن الوضع على الحدود الجنوبية، وجدت القيادة السودانية الجديدة، فى وقت الاضطرابات، طرقاً قانونية للجانب المصرى لمتابعة التطورات بدقة، أى من خلال الاجتماعات والمشاورات. على سبيل المثال: قام كبار المسؤولين السودانيين بزيارة مصر للتشاور قبل إعلان المجلس العسكرى الانتقالى، ومجلس السيادة اللاحق، وقبل أن يتم وضع خطط لتسوية سلمية فى دارفور وجنوب كردفان.

أما بالنسبة لـ "شبه جزيرة سيناء"، فمن الواضح تمامًا أن هذه البؤرة، من عدم الاستقرار على الأراضى المصرية، بحاجة إلى معالجة. كل ما يمكننا قوله، هو أن "الإرهابيين" فى شمال سيناء لا يشكلون فقط تهديدًا على حياة السكان المحليين، ويعيقون تنفيذ مشاريع تنموية واسعة النطاق فى شبه الجزيرة، ولكنهم أيضًا يعيقون تنمية أركان الاقتصاد المصرى: السياحة، والتشييد، وقطاع الطاقة. كما أن ثمن الهجمات الإرهابية المتواصلة على دولة تعتبر نفسها مهندسًا للحرب الإفريقية ضد الإرهاب، باهظ أيضًا.

في ظروف اليوم، يتم تحويل الأمن إلى فئة ديناميكية، تنطوى على جهود متواصلة لمعادلة التهديدات الناشئة فى عشرات المجالات؛ من البيئة وحتى الاقتصاد. وليس من قبيل المصادفة أن توفير وظائف لسكان مصر، البالغ عددهم 100 مليون مصرى، لا يقل أهمية رسميًا عن مكافحة الجريمة السرية فى البلاد. إن مصر مهتمة بتأمين عقود البناء فى ليبيا، ما بعد الصراع، والتى ستشمل إظهار نقاط قوتها، بدءاً من تشييد البنية التحتية ووصولاً إلى تصدير العمالة. فليبيا جاذبة للمستثمرين، بصورة كبيرة، لدرجة أن شركات النفط والغاز اختارت عدم التوقف عن أنشطتها؛ حتى فى ظل الوضع غير المستقر فيها. وأعربت القاهرة، مراراً وتكراراً، عن اهتمامها باستعادة جارتها العربية، وقامت حتى بتقدير المرحلة الأولى من العمل بمبلغ 20 مليار دولار.

إن التحدى هنا يكمن فى التنافس على الوصول التفضيلى إلى الموارد الليبية. تُثبِت تجربة النزاعات المسلحة أنه يمكن لبلد ما الحصول على امتياز للعمل، من

خلال إرسال قواتها فى الوقت المناسب. إن قرار الأتراك تقديم المساعدة العسكرية لحكومة فايز السراج، بعد توقيع طرابلس وأنقرة على اتفاقية تعيين حدود بحرية فى شرق المتوسط، يجسد بوضوح هذه الأطروحة. إن مثل هذه الحلول لا تعمل فقط كحاجز إضافى أمام حل النزاع، ولكنها أيضًا تزيد من تأجيج النيران فى جميع أنحاء غربى آسيا. والتحدى الآخر، هو استبدال النخب الحاكمة بعد انهيار الأنظمة، خاصة إذا كان من المرجح أن يظل الحاكم المعادى فى السلطة فى دولة مجاورة. لقد كانت العلاقات بين طرابلس والقاهرة بعيدة كل البعد عن المثالية، عندما كان القذافى فى السلطة، لكنها -على الأقل- كانت يمكن التنبؤ بها، إلى حد ما. لقد رسم التاريخ "الخطوط الحمراء"، وحاول الجانبان البقاء خلفها. والآن، على الرغم من غياب التأييد لحزب العدالة والتنمية بين الناخبين الليبيين، إلا إنه مُمثَل، على نطاق واسع، فى هياكل السلطة فى حكومة السراج المعترف بها دوليًا، وكذلك فى مؤسسات الدولة، المالية والإدارية، المرتبطة بها. (51)

إن التحديات والتهديدات العابرة للحدود فى شمال إفريقيا، والتى تؤثر بشكل مباشر فى الأمن القومى المصرى، ذات أهمية قصوى بالنسبة لروسيا. بادئ ذى بدء، يجب أن نذكر الضرر المحتمل الذى قد يلحق بالمصالح التجارية والاقتصادية للشركات الروسية المتواجدة فى مصر، وتعمل فى كل المجالات من الزراعة إلى الطاقة النووية. علاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار، فى أكبر دولة فى إفريقيا، سوف يبعث بصدمات فى جميع أنحاء إفريقيا وغربى آسيا؛ حيث كانت موسكو منشغلة فى استثمار رأس المال السياسى، خلال السنوات القليلة الماضية. ولا ريب فى أن أية أزمة واسعة النطاق تهدد بجعل هذه الجهود لا معنى لها.

51 Libya's Haftar Accuses Tripoli of Funding Muslim Brotherhood Militias // National. 28.10.2018. URL: https://www.thenational.ae/world/mena/libya-s-haftar-accuses-tripoli-of-funding-muslim-brotherhoodmilitias-1.754362

ثانياً: الإمكانات المتاحة للعلاقات الروسية - المصرية:

حتى الآن، لم يُسفِر أىٌ من مشروعات التسوية السلمية للأزمة الليبية عن النتيجة المرجوة. أثبت عشرات الوسطاء الدوليين، ومنصات التفاوض، وخرائط الطريق أنها لا تتناسب مع عملية التفاوض الفوضوية، والنهج العدائى للاعبين المحليين، والحجم الهائل لترسانات الميليشيات المحلية، والتأثير المدمر للجهات الخارجية. أما الجهود السياسية والدبلوماسية، فقد استنفدت القاهرة، بصفتها مشاركًا نشطًا فى جميع أشكال حل الأزمة، جميع الخيارات المعتادة. أهم شىء هنا، هو إيصال فكرة أن أى شكل من أشكال التدخل المستقل والمباشر فى النزاع من قبل أطراف ثالثة هو -ببساطة- غير مقبول.[52] إن الوقوع فى فخ الدعم الخارجى المتزايد باضطراد لن يؤدى، إلا إلى إطالة أمد المرحلة الحادة من الصراع؛ مما يمنح الأطراف أملًا كاذبًا فى أن تحقيق نصر عسكرى سريع ووشيك. فى الوقت نفسه، فإن الاستخدام المشروط للقوة لتحقيق تسوية للأزمة يمحو إمكانية تشكيل نظام مستقر وشامل لحوكمة الدولة، فى المرحلة الأولية من إعادة بناء البلاد؛ وهذا من شأنه تهيئة الظروف لأزمة جديدة، وبالتالى زيادة حادة فى المخاطر المرتبطة بأية استثمارات طويلة الأجل فى مستقبل ليبيا.

سيتمكن الجانب المصرى من العودة إلى تدابير أكثر تحديدًا فى أثناء إعادة إعمار ليبيا، ما بعد الصراع، عندما تكون إحدى المهام الرئيسة للسلطات الجديدة، هى دمج السكان فى كيان قانونى واجتماعى واحد. غالبًا ما تلجأ المجموعات السكانية، التى تم استبعادها من النظام الاجتماعى السياسى المركزى، إلى الأنشطة غير القانونية والأيديولوجيات الراديكالية، فى بحثها عن وسائل لتنظيم نفسها. علاوة على ذلك، من المحتمل أن يكتسب "الإسلام الراديكالى" قدرة جذب فى مجتمع ما بعد الأزمة؛ حيث يقوم بتعبئة وتقسيم السكان وفق معيار متساو. ولمنع مثل هذا السيناريو، يمكن لمصر أن تلجأ إلى جامعة الأزهر ذات النفوذ، وهى أقدم

52 This principle was written into the Cairo declaration adopted on November 15, 2017 following consultations on Libya between the heads of the ministries of foreign affairs of Egypt, Tunisia and Algeria, and has been reiterated on numerous occasions by the Egyptian leadership at various regional and international venues, from the African Union to the United Nations.

مركز لتعليم الإسلام على المذهب السنى فى العالم، خاصة أنه تم ذكرها بالفعل فى استراتيجية مصر بالنسبة لأفريقيا. ومن المرجح للغاية أن تتطور الأحداث فى سياق مماثل، فى ظل انهيار البنية الاجتماعية التقليدية فى ليبيا، التي تفقد هويتها القبلية؛ نتيجة التوسع الحضرى الواسع للبلاد والتجدد الديموجرافى للسكان.

سيحتاج الجيش، الذى يلعب دورًا مهماً فى منطقة غرب إفريقيا، أيضًا، إلى إجراء إصلاحات من أجل دمج الوحدات المسلحة، التى كانت غير شرعية سابقًا فى المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخدمة الوطنية فى المجتمعات غير المتجانسة تعتبر بوتقة للجمع بين مختلف الجماعات: الاجتماعية، والعرقية، والدينية- والتى تشكل فى نهاية المطاف العمود الفقرى للنظام. قد يكون من المفيد لليبيا إجراء مشاورات مع شركائها المصريين، نظراً إلى التنظيم المتطور، إلى حد بعيد، للقوات المسلحة المصرية، وأن مصر قامت بتدريب ضباط ليبيين رفيعى المستوى، فى الماضى.

وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيس وراء فشل المبادرة، التى أطلقتها القاهرة فى يوليو 2017؛ لتوحيد القوات المسلحة الليبية، هو أن العديد من مراكز القوة فى ليبيا كانت غير مستعدة للتخلى عن النفوذ، الذى كانت تملكه، فى مقابل استفادة مستقبلية غير واضحة. كما أحبطت جهود مصر لإنشاء جيش موحد بسبب مخاوف المراقبين الخارجيين، الذين اعتقدوا أن وضع مثل هذه المقدرات فى يد خليفة حفتر، يمكن أن يعطل نظام الضوابط والتوازنات فى ليبيا السائرة إلى الأمام.

من جهة أخرى، يمنح تغير النظام في السودان للقاهرة فرصة لبناء علاقات تضمن أن قضايا مهمة، لم يتم رفعها من جدول الأعمال، مثل: نشاط أعضاء هاربين تابعين لـ"الخلية الأساسية" للإخوان المسلمين المصريين، فى أرض السودان (الجارة الجنوبية لمصر)، والمفاوضات بشأن سد النهضة الإثيوبى الكبير؛ والمواقف السياسية لتركيا وقطر. فى هذا السياق، فإن الخطوات التالية، التى اتخذها الجانب المصرى، تستحق التدقيق: إطلاق نظام جديد لنقل الطاقة

الكهربائية فى أثناء الأزمة [53]؛ خطاب الإطراء فيما يتعلق بالسلطات الجديدة؛ جهود الوساطة فى دارفور؛ والمشاركة فى حل القضايا الخلافية بين جمهوريتى السودان وجنوب السودان.

إن استقرار الأوضاع فى السودان وليبيا سيعود بالنفع، بالتأكيد، على مشروع دمج الأسواق فى المنطقة، وفى القارة الأفريقية ككل. كما يجرى تكثيف النشاط فى هذا المجال لمصر والدول الأخرى، التى تستخدم مصر كمركز لوجستى أو قاعدة تصنيع (بما في ذلك روسيا)، الآن، بعد أن دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ. تدل التجارة الناشئة عبر الحدود فى بن قردان (على الحدود الليبية التونسية) وتمنراست (على الحدود الجزائرية الليبية) على الإمكانات غير المستغلة للتعاون الاقتصادى داخل المغرب العربى. ومن الأمثلة الصارخة على كيفية تسبب الأعمال العدائية المسلحة فى شل بدايات مثل هذه الأنشطة، هو تدهور الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى جنوبى تونس وغربى ليبيا؛ بعد أن شن حفتر هجومه على طرابلس، فى أبريل .2019

بالنسبة للقاهرة، ترتبط استعادة كيان الدولة فى البلدان المجاورة ارتباطًا وثيقًا بتحسن الوضع فى سوق العمل بها. إن السرعة، التى اتفقت بها القيادة المصرية، المشغولة بالأمن، على إجراءات تصدير العمالة إلى ليبيا، بمجرد ظهور إشارات على أن الوضع قد يستقر وأن التسوية قد تصبح واقعًا، فى أوائل عام 2019- تشير بالضبط إلى مدى أهمية هذه المشروعات.

إن بُعد روسيا الجغرافى عن شمال إفريقيا، فضلاً عن كونها أقل انغماساً فى ديناميكيات الصراعات فى المنطقة، يعنى أن لديها فرصاً أقل لاتباع سياسة بعينها هناك. وعلى الرغم من أن موسكو كانت قادرة على تشكيل رأس مال سياسى فى

53 Egypt, Sudan Run Electricity Linkage Project at a Voltage of 220 KV // Egypt Independent. 05.05.2020. URL: https://egyptindependent.com/egypt-sudan-run-electric-linkage-project-at-a-voltage-of-220-kv/?__cf_chl_jschl_tk__=32ee0c8bcd0e1dab43c1a7427489e4cf018ac2ee-1586419746-0-ASfsCY6gKNcbd_IFYyF_QZgkaOglfqcmlCIZaqKcOVtkk6Z8v8Wqn6Sqe_f7Pt5mtiCx8z9ZQLliNNYkYD2R0GQ7eVXt1Zl6qPOqUXv-l7jljjwcdAA8zm61oSPfEsQ-zR70Y8wggsVu83LtiVIXqwBOnZBujxy7XPP7WCiumCwnllrhctpyl4fus6SHj0Fo4u92gBq5QJ0

وسط الأزمات (بفضل قدرتها على بناء علاقات براجماتية مع العديد من الجهات الفاعلة المتعارضة فى الوقت نفسه)، فمن المرجح أن تظهر الفرص الحقيقية بمجرد أن تمر المرحلة الحادة من الصراع- عندما، بعد استنفاد جميع الخيارات المتعلقة باستخدام القوة، ستضطر الأطراف إلى وضع قواعد جديدة للعبة.

في الوضع الحالى، يمكن لروسيا أن تشارك فى تطوير "الوضع المعتاد الجديد" للسلوك بين الدول، والذى تشهده المناطق التى تزداد فيها احتمالات الصراع. على سبيل المثال، فى غربى آسيا، يمكن لروسيا الانخراط فى تحديد ما يشكل تدخلاً كافياً أو مفرطاً فى شؤون الدول التى تفقد السيطرة على عملياتها السياسية المحلية. تلك الدول التي تدافع عن ثبات مبدأ السيادة مستعدة، فى الوقت ذاته، لتغيير الإطار القانونى الدولى؛ لينص على عكس ذلك، من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373. مثلاً، فى عام 2015، دعت القاهرة (وهى مؤيدة بقوة لمفهوم عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى) أعضاء جامعة الدول العربية إلى معاقبة هجمات الجماعات الإرهابية المنفذة خارج حدودها، بعد أن نفذ مسلحو تنظيم "الدولة الإسلامية" عمليات إعدام جماعية للأقباط المصريين فى ليبيا.

إن مصالح مصر فى شمال إفريقيا متأصلة بقوة؛ وبالتالى فهى تتجاوز فترات عدم الاستقرار. تحتاج روسيا أيضًا إلى تهدئة الوضع، وكذلك شريكًا شرعيًا، إذا كان لها أن تحقق تطلعاتها التجارية. ومن المهم أن نلاحظ هنا أنه حتى بعد إطلاق مشروعات بناء السلام، ستظل مشكلات ضمان استقرار الهياكل الرسمية مهمة. سيتعين على الفاعلين الخارجيين أن ينقلوا إلى نُخَب، ما بعد الأزمة، فكرة أن نتائج التحديث الاجتماعى والسياسى، ليست أقل واقعية من ثمار التصنيع، التى شهدتها بالفعل العديد من البلدان فى الشرق.

فى النهاية، لا بد من التأكيد على أن روسيا ومصر تواجهان تحديات مختلفة، عندما يتعلق الأمر بالصراعات فى شمال إفريقيا، ولكل منهما مجموعة مختلفة من الأدوات الدبلوماسية لممارسة النفوذ فى المنطقة. ومع ذلك، فإن أهدافهما النهائية متكاملة، مما يعنى أن التعاون فى هذا المجال أمرٌ لا مفر منه.

ثالثاً: مخاطر وتوصيات:

1 - تنجم أكبر المخاطر على التعاون بين روسيا ومصر عن الوضع الأمنى داخل مصر؛ حيث يتعلق الأمر بعدة مجالات تعاون استراتيجية فى آن واحد، من المنطقة الصناعية فى شبه جزيرة سيناء إلى محطة الضبعة النووية. تتطلب مشروعات، بهذا الحجم والتعقيد، ضمانات أمنية من الدولة المضيفة. وقد تجلى الضرر، الذى يمكن أن يلحقه هجوم إرهابى ناجح بالعلاقات الثنائية ومجالات محددة من التفاعل؛ من خلال تداعيات كارثة الطائرة إيرباص A321 على شبه جزيرة سيناء، فى عام 2015.[54]

وفى هذا السياق، علينا أن نتوقع أن يسفر الحوار بين البلدين عن تعاون أوثق فى مكافحة الإرهاب، وكذلك العمل المشترك فى المجالات ذات الصلة، والتى تؤدى إلى استقرار الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد. يجب أن يأتى تحديث القطاع الزراعي المصرى بمردود كبير.

2 - كما هو الحال مع ليبيا، فإن إطالة أمد الأزمة يزيد من خطر "طغيان الوضع الراهن"؛ حيث يبدو اعتبار الوضع الحالى أنه الخيار الوحيد القابل للتطبيق. وفى ظل هذه الظروف، يحول اللاعبون الخارجيون تركيزهم؛ من حل النزاعات إلى استغلال الوضع لصالحهم. وفى سياق التهديدات العابرة للحدود، فإنه فى حين أن لدى روسيا ومصر دوافع مسبقة مختلفة، فإنهما يسعيان إلى الأهداف نفسها. إن التهديدات المباشرة للأمن القومى لمصر؛ تجبرها على ممارسة مستوى معقول من ضبط النفس والقيادة المسؤولة، فيما يتعلق بليبيا والسودان، مع الحفاظ فى الوقت نفسه على مستوى من عدم الاستقرار فى الأراضى المجاورة. بدورها، تقوم روسيا تقليديًا ببناء سياستها على: تصدير الأمن "عند الطلب"، ومبدأ سيادة شركائها فى شؤونهم الداخلية، والتعاون لتعظيم الفوائد الاقتصادية للتجارة الثنائية، والقضاء على تهديدات المتطرفين.

54 Mohamed, Tamer Z.F & Elseyoufi, Tamer S. "Terrorism in the Middle East: Implications on Egyptian Travel and Tourism," International Journal of Religious Tourism and Pilgrimage: Vol. 6: Issue 3, Article 7. 2018.

3 - يواجه "الاتحاد الروسى" المهام التالية، إذا أراد التعامل بنجاح مع الأزمات والتهديدات العابرة للحدود فى شمال إفريقيا:

أ- الحاجة إلى تبنِّى موقف محايد يسمح له بالمشاركة فى عملية التسوية دون الحاجة إلى "الانحياز إلى جانب ما". ويرجع ذلك إلى خطورة نقل المسؤولية إلى "راع خارجى" للأعمال المستقلة لمركز سلطة محلى. ويعتمد بناء وجوده فى المنطقة، على دعم طرف واحد فقط فى الصراع الداخلى، إلى حد كبير، على ديناميكيات ذلك الصراع (وتأثير الفاعلين الخارجيين فى الحالات، التى ننظر فيها، محدود للغاية) وربما يجعل على الأرجح كل الجهود باطلة، إذا خرج معسكر الخصم منتصرًا.

ب- هو يحتاج إلى مراقبة ما يمكن أن تفعله الأطراف فى الاتفاقات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمعاملات فى البلدان، التى تكون فيها شرعية من هم فى السلطة موضع شك. تعلمت بعض أكبر الشركات الروسية هذا الدرس، بالطريقة الصعبة، عندما تم تعديل التزاماتها بموجب عقود معينة؛ بعد تغييرات النظام فى ليبيا والعراق ونيجيريا. فى الشرق الأوسط، لا تجلب الالتزامات التعاقدية دائمًا فرصاً متكافئة؛ حيث يسارع لاعبون محليون إلى توقيع اتفاقيات مع قوى أجنبية مؤثرة؛ من أجل تعزيز شرعية الجانبين، والتأكد من أن الوقت والمال المستثمر من قبل "كفيلهم" الجديد سوف يجبرهم-تلك القوى- على مواصلة الدعم؛ حتى لو بدأ وضع الشريك المحلى فى التدهور.

ت- هو يحتاج إلى تركيز جهوده على مواجهة "المستفيدين من عدم الاستقرار". إن تفاقم النزاعات نتيجة انتهازية لاعبين إقليميين ورغبتهم فى البقاء متورطين، خلال فترات عدم الاستقرار، لا يؤدى إلا إلى تهميش مشكلة تسوية الأزمات فى الشرق الأوسط، وفى السياسات العالمية. وهذا يعقد أنشطة موسكو فى غربى آسيا، ككل. إن أفضل طريقة لمحاربة مثل هذه الممارسات، هى من خلال القنوات الدبلوماسية، أو من خلال فضح الانتهاكات الصارخة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ث- يحتاج إلى مواجهة عدم الاستقرار المتزايد، من خلال الدعم الإنسانى وغير المحدد على الأرض. فى بعض الأحيان، ينتهى الأمر باللاعب، الذى يكرس موارده لـ "معالجة الأعراض وليس المرض"، إلى الموقع الأكثر فائدة؛ حيث تكون العائدات أكبر. وهذا يعنى أنه فى الوقت الذى يكون فيه الأطراف فى "مأزق سياسى"، من المهم اتخاذ تدابير لمواجهة عواقب الصراع، لصالح الأشخاص الموجودين داخل البلاد. على سبيل المثال: تحسين الأمن الغذائى أو التخفيف من تأثير العقوبات الخارجية على الفئات السكانية الضعيفة. وهذا يقلل من خطر تبديد روسيا لرأس مالها السياسى: كوسيط ناجح فى تسوية النزاعات، التى لا تخضع للحلول "السلمية" للاعبين خارجيين.